

Distr.
GENERAL

A/52/784
6 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البندان ١٣٧ و ١٤٣ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص
المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في
إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال
الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة
في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير
و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية

مذكرة من الأمين العام

١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٥٠ جيم المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة، لعنايتها، التقرير المرفق المقدم إليه من وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية بشأن متابعة عملية مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والتحقيق في أوضاعها التي أجريت في عام ١٩٩٧.

٢ - ويحيط الأمين العام علماً بالنتائج ويوافق بصفة عامة على التوصيات، رهناً بإجراء مزيد من الاستعراض للتوصيات المتصلة بمسائل الموظفين.

المرفق

تقرير مكتب المراقبة الداخلية بشأن متابعة عملية مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والتحقيق في أوضاعها التي أجريت في عام ١٩٩٧

موجز

يبلغ هذا التقرير الجمعية العامة بما توصل إليه مكتب المراقبة الداخلية من نتائج رئيسية في عملية المتابعة التي قام بها للتقرير المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذي أحيل إلى الجمعية في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ (A/51/789). ولاحظ فريق المحققين ومراجعي الحسابات التابع لمكتب المراقبة الداخلية حدوث تحسينات في جميع المجالات التي درسها تقريبا. وفي المجالات الإدارية التي وجد فيها الفريق مشاكل مستمرة أو جديدة، أفاد المسجل الجديد والرئيس الجديد للإدارة بأنهما يقومان حاليا باتخاذ إجراءات تصحيحية.

كذلك لاحظ فريق مكتب المراقبة الداخلية أن مكتب المدعي العام في كيغالي يضم نائبا جديدا للمدعي العام أدت قدراته القيادية إلى تعزيز المكتب تعزيزا كبيرا. وأفادت جميع الأطراف أن العلاقة بين قلم المحكمة والجهازين الآخرين فيها، أي الدوائر ومكتب المدعي العام، قد تحسنت، وأن تحسّن العلاقات بين قلم المحكمة ومكتب المدعي العام قد أسهم في إنجاز مشروع "ناكي" (نيروبي - كيغالي)، الذي أدى إلى إلقاء القبض على سبعة أشخاص كان التحقيق يستهدفهم بصورة رئيسية. وتحتجز المحكمة حاليا ٢٣ شخصا. وهناك قاعتان تعملان حاليا مما يتيح إجراء محاكمتين في وقت واحد.

وعلاوة على ذلك، قامت الأمانة العامة، وخصوصا إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية، باتخاذ الخطوات اللازمة والإيجابية لمساعدة المحكمة في تحقيق الأهداف التي رسمها مجلس الأمن. وقد أدى ما بذلاه من جهود في سبيل إنشاء محكمة قادرة على أداء مهامها إلى الإسهام إسهاما كبيرا في حدوث التغييرات التي لوحظت هنا. وبالفعل، نفذت معظم التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير السابق أو يجري تنفيذها حاليا. وقدم تقييم تفصيلي عن تنفيذ توصيات مكتب المراقبة الداخلية إلى المسؤولين في المحكمة والأمانة العامة.

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٥	أولا - مقدمة ١ - ٥
٦	ثانيا - تقييم عام ٦ - ٧
٧	ثالثا - قلم المحكمة ٨ - ٩٥
٧	ألف - الشؤون المالية ١٠ - ١٩
٨	١ - نظام المحاسبة ١٢
٨	٢ - إدارة النقد ١٣ - ١٤
٩	٣ - استخدام مبالغ العهدة للمشتريات ١٥ - ١٦
١٠	٤ - استرداد السلف المقدمة خصما من المرتب ١٧
١٠	٥ - كشف المرتبات ١٨
١٠	٦ - رد تكاليف الاستخدام الشخصي للهواتف وآلات الفاكس ١٩
١٠	باء - الموظفون ٢٠ - ٢٩
١١	١ - التعيين ٢٢ - ٢٦
١٢	٢ - السفر ٢٧ - ٢٩
١٣	جيم - إدارة الأصول ٣٠ - ٣٨
١٣	١ - الجرد ٣٠
١٣	٢ - الإصناف غير المستهلكة ٣١
١٣	٣ - إدارة المركبات ٣٢ - ٣٦
١٤	٤ - التبرعات العينية ٣٧ - ٣٨
١٥	دال - الشراء ٣٩ - ٤٥
١٦	هاء - إدارة المباني والتشييد ٤٦ - ٥٦
١٦	١ - قاعات المحكمة ٤٦ - ٤٨
١٧	٢ - مرفق الاحتجاز ٤٩ - ٥١
١٧	٣ - إيجار الممتلكات ٥٢ - ٥٦
١٩	واو - قسم دعم الشهود والمجني عليهم ٥٧ - ٦٢

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٢٠	زاي - الأمن ٦٣ - ٧٢
٢٠	١ - أروشا ٦٨ - ٦٥
٢١	٢ - كيغالي ٧٢ - ٦٩
٢٢	حاء - إدارة الصندوق الاستئماني ٧٩ - ٧٣
٢٣	طاء - إدارة شؤون محامي الدفاع ٨٦ - ٨٠
٢٥	ياء - وحدة الصحافة والإعلام ٨٨ - ٨٧
٢٦	كاف - ملاحظات عامة من المسجل ٩٥ - ٨٩
٢٨	رابعاً - مكتب المدعي العام ١٠٠ - ٩٦
٢٩	ألف - القيادة ٩٩ - ٩٧
٢٩	باء - ملاك الوظائف ١٠٠
٣٠	خامساً - دوائر المحكمة ١٠٥-١٠١
٣٠	سادساً - الاستنتاجات ١٠٨-١٠٦
٣١	سابعاً - التوصيات المقدمة إلى المحكمة ١١٧-١٠٩

المرفق تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا المقدمة من مكتب المراقبة الداخلية في الوثيقة

٣٤ A/51/789

أولا - مقدمة

١ - في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اعتمد مجلس الأمن بموجب قراره ٩٥٥ (١٩٩٤) النظام الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والمحكمة مسؤولة عن مقاضاة ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد أنشئت ثلاث هيئات مستقلة وهي: الدوائر، ويرأسها رئيس المحكمة؛ وقلم المحكمة، ويرأسه المسجل ومقره، مثله مثل الدوائر، في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة؛ ومكتب المدعي العام، ويرأسه المدعي العام الذي يشغل أيضا منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومقره كيغالي برواندا. وعملا بالسلطة التي يخولها النظام الأساسي الى المحكمة، قامت هذه الأخيرة باعتماد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، بصيغتها المعدلة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢ - وقد بلغت الاعتمادات (الإجمالية) المرصودة للمحكمة في عام ١٩٩٧ ما مقداره ٤١,٥ مليون دولار. واقترح المسجل، بالنسبة لعام ١٩٩٨، ميزانية تبلغ (في إجمالها) ٦٥,٣ مليون دولار. وللمحكمة أيضا صندوق استثماري أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، من أجل دعم الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة، وبلغ مجموع التبرعات النقدية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ما قدره ٧,٤ ملايين دولار. وتمثلت التبرعات العينية التي قدمتها الدول الأعضاء بالدرجة الأولى في موظفين مَعارين ومعدات لم يجر بعد تحديد قيمتها، رغم ورودها في سجل ممتلكات المحكمة.

٣ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، أحال الأمين العام إلى الجمعية العامة تقرير مكتب المراقبة الداخلية بشأن مراجعة حسابات المحكمة والتحقيق في أوضاعها (A/51/789). وقد تضمن ذلك التقرير النتائج والتوصيات التي أسفر عنها استعراض أجراه، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، فريق مشترك من مراقبي الحسابات والمحققين التابعين لمكتب المراقبة الداخلية. وكما هو متوخى في ذلك التقرير، أجرى المكتب استعراضا على سبيل المتابعة للمحكمة خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بهدف التحقق من أن المشاكل التي حددها قد جرى حلها أو هي في سبيلها إلى الحل، والتحقق من تنفيذ توصياته الـ ٢٦ (انظر المرفق). وأجري استعراض المتابعة في أروشا وكيغالي ولاهاي ونيويورك. ويتبع هذا التقرير، من حيث الشكل وطريقة العرض، التقرير السابق، وذلك بهدف تيسير عملية الرجوع إلى المعلومات الواردة فيهما. ويتضمن هذا التقرير أيضا المسائل الجديدة التي وجّهت عناية المكتب إليها خلال الاستعراض.

٤ - ويرد هنا وصف للنتائج الرئيسية لعملية الاستعراض؛ وقدمت إحاطات كاملة وتفصيلية إلى المسجل وكبير الموظفين الإداريين. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت إلى رئيس المحكمة والمدعي العام إحاطات بشأن مجالات عملهما. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ صدر مشروع هذا التقرير بوصفه وثيقة سرية ووجه

إلى الأشخاص الخمسة الرئيسيين الذين تعتبر إداراتهم أو مكاتبهم معنية مباشرة بالتقرير، للتعليق عليه: فني المحكمة، وجهه إلى الرئيس (الذي رد عن طريق نائب الرئيس السيد أوستروفسكي، في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)، وإلى المدعي العام (الذي رد في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)، وإلى المسجل (الذي رد في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)؛ وفي الأمانة العامة، إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية (الذي رد في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)، وإلى وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني (الذي رد في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧).

٥ - وقد أفاد المدعي العام ونائبه أن التقرير عرض المسائل التي تهم مكتب المدعي العام بصورة ملائمة. وأكد نائب رئيس المحكمة النتائج الواردة في التقرير فيما يتعلق بالدوائر، ولكنه شدد على أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى القضاة. ويمكن الرجوع إلى تعليقات المسجل على مسائل محددة في الأجزاء الفرعية ذات الصلة من هذا التقرير. وترد التعليقات العامة للمسجل على الاستعراض الذي أجراه مكتب المراقبة الداخلية في نهاية الفرع الخاص بقلم المحكمة.

ثانياً - تقييم عام

٦ - حدثت تغييرات كبيرة داخل المحكمة منذ الاستعراض الذي أجراه مكتب المراقبة الداخلية في عام ١٩٩٧. أولاً، أدت طريقة التعامل الجديدة في قلم المحكمة إلى تعزيز العلاقات الودية مع الدوائر ومع مكتب المدعي العام؛ وثانياً، أدت المساعدة التي قدمتها الأمانة العامة، وخاصة إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية، إلى الإسهام إسهاماً كبيراً في تحسين أداء المحكمة. وجرى توضيح الأدوار والمهام التي يضطلع بها قلم المحكمة بعد مشورة مكتب الشؤون القانونية. ويجتمع رؤساء المجالات الثلاثة بانتظام، وقيمون سبلاً للعمل معاً. وقام مكتب المدعي العام، بقيادته الجديدة في كيغالي، وبدعم من موظفي قلم المحكمة الرئيسيين، وخصوصاً المسجل الجديد، ومن السلطات القائمة بإنفاذ القانون في نيروبي بعملية ناجحة (مشروع "ناكي" (نيروبي - كيغالي)) أدت إلى إلقاء القبض على سبعة أشخاص كان التحقيق يستهدفهم بصورة رئيسية، بحيث أصبح مجموع عدد الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم وتحتجزهم المحكمة ٢٣ شخصاً. وهناك قاعتان للمحكمة تعملان وتُجرى فيهما المحاكمات في نفس الوقت. وقد زاد التفاعل بين موظفي المحكمتين زيادة كبيرة، وتجنبي المحكمتان ثمار دورات التدريب المشتركة، والمؤتمرات، والاجتماعات، والحوار الجاري بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

٧ - وفي الأشهر الستة الماضية، قام المسؤولون الجدد في المحكمة بإدخال تحسينات رئيسية في عملياتها. ومع ذلك، تتطلب عدة مجالات إلى مزيد من اهتمام قلم المحكمة. وثمة حاجة إلى استمرار المساعدة والتوجيه اللذين تقدمهما الأمانة العامة، وخصوصاً إدارة الشؤون الإدارية، حتى يتمكن قلم المحكمة من تنفيذ التغييرات في هذه المجالات تنفيذاً تاماً.

ثالثا - قلم المحكمة

٨ - عيّن الأمين العام مسجلا جديدا اعتبارا من ١ آذار/ مارس ١٩٩٧. وإضافة إلى ذلك، يوجد الآن في قلم المحكمة كبير الموظفين الإداريين الجديد، ورئيس جديد لقسم المالية ورئيس جديد لشؤون الموظفين. وتتوفر لدى هؤلاء الموظفين خبرة سابقة بالأمم المتحدة؛ وكان المسجل وكبير الموظفين الماليين ورئيس شؤون الموظفين زملاء في الماضي القريب وموظفين أقدم في مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وعمل كبير الموظفين الإداريين مؤخرا في شعبة تخطيط البرامج والميزانية بمقر الأمم المتحدة. وتؤكد التقارير الواردة من دوائر المحكمة ومكتب المدعي العام وجود روح جديدة في قلم المحكمة.

٩ - وأفاد المسجل لمكتب المراقبة الداخلية بأنه يقوم بدورين: تقديم الخدمات لمهمتين أخريين في المحكمة وإدارة مكتب الأمم المتحدة بصفته ممثلا للأمين العام، وضمان اتباع المحكمة للولاية التي أذن بها مجلس الأمن للمحكمة والتزامها بالقواعد والأنظمة. وخلص الفريق إلى أن المسجل قد اضطلع بالدور الأول، مما جعل قلم المحكمة يستجيب بقدر أكبر لاحتياجات دوائر المحكمة ومكتب المدعي العام. وفيما يتعلق بالدور الثاني، تم التحقق من التحسينات. بيد أن الفريق قد لاحظ، في بعض المجالات، أوجه نقص واتجاهات تقتضي التصحيح. وأكد المسجل للمكتب أن عمليات قلم المحكمة هذه، حيث لوحظت أوجه قصور أو حيث لم تنفذ على النحو الأوفى حتى الآن التوصيات السابقة التي أصدرها المكتب، سوف تصحح بنهاية عام ١٩٩٧.

ألف - الشؤون المالية

١٠ - قسم المالية هو القسم الذي لوحظ في عملياته عدد من أشد المخالفات إثارة للقلق في التقرير السابق الذي أعده مكتب المراقبة الداخلية. ومن المخالفات الرئيسية عدم توفر معلومات مالية بشأن حسابات المحكمة وتناول ونقل مبالغ نقدية كبيرة، بصورة عادية.

١١ - وثمة مسؤولية من المسؤوليات الرئيسية للقسم وهي إعداد وتقديم تقارير مالية صحيحة إلى الإدارة. ولوحظت تحسينات كثيرة، ولكن القسم لا يستطيع أن يفي بهذا المطلب على النحو الأوفى لأن الأمانة العامة بالمقر هي التي تتناول بعض النفقات ومرتبات الموظفين الدوليين. ولقد تأخرت الأمانة العامة في تقديم الحسابات عن الأشهر الإثني عشر الأولى من فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ بسبب المشاكل المتعلقة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل. وبالتالي، لم يتلق قلم المحكمة أي تقارير مالية موحدة.

١ - نظام المحاسبة

١٢ - المعلومات المالية التي أعدها قلم المحكمة كاملة ومستوفاة وذلك بمساعدة إدارة الشؤون الإدارية. بيد أن كبير الموظفين الماليين الجديد قد قرر الأخذ بنظام يونيكس (UNIX) للمحاسبة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وهذا النظام مماثل للنظام الذي يستخدمه مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وأفاد كبير الموظفين الماليين مكتب المراقبة الداخلية بأنه لا يعتبر نظام سون (SUN) ملائماً لكي تواصل المحكمة استخدامه. وفي وقت إجراء الاستعراض، كان قلم المحكمة قد استثمر بالفعل موارد بشرية ومالية كبيرة في نظام يونيكس (UNIX) للمحاسبة (زهاء ١٠٠ ٠٠٠ دولار للأجهزة والبرامج) دون أن يطلب أو يتلقى الإذن من المراقب المالي للأخذ بهذا النظام. ولم يلتمس قلم المحكمة موافقة المراقب المالي إلا بعد الزيارة الميدانية التي قام بها مكتب خدمات المراقبة الداخلية، وذلك بالرغم من أنهم كانوا قد بدأوا بالفعل في تشغيل النظام الجديد في نفس الوقت مع نظام سون (SUN) الحالي. ونظام يونيكس (UNIX) هو نظام قديم شديد التعقد، وله ضوابط يدوية وتكاليف صيانته عالية. وفي أثناء عملية مراجعة الحسابات التي قام بها مكتب المراقبة الداخلية في مكتب نيروبي، حيث لا يزال يستخدم نظام يونيكس (UNIX)، لاحظ المكتب وجود أوجه ضعف في الضوابط الداخلية للنظام. وقدمت النصيحة إلى قلم المحكمة بشأن أوجه الضعف هذه. وعلى أية حال، كان ينبغي لقلم المحكمة أن يلتمس النصح من المراقب المالي والإذن باستخدام ذلك النظام قبل أن يتخذ أي خطوات تترتب عليها آثار مالية.

٢ - إدارة النقد

١٣ - أظهر استعراض إدارة المبالغ النقدية المخصصة للمصروفات الصغيرة الذي قام به مكتب المراقبة الداخلية تحسناً ملحوظاً، لا سيما في مستويات النقد الفعلية التي يحتفظ بها الصرافون في أروشا وكيغالي على حد سواء. وعلى سبيل المثال، انخفضت مستويات النقد في أروشا من مبلغ يربو على ٣٠٠ ٠٠٠ دولار، الذي أفادت عنه التقارير فيما سبق، إلى أعلى مستوى له في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وهو مبلغ ١٥ ٦٦٧ دولاراً لحسابات العهدة الثلاثة جميعها. واتخذ قلم المحكمة أيضاً إجراء تصحيحاً لدفع مرتبات الموظفين عن طريق المصارف بدلاً من استخدام مبالغ العهدة، وبذلك حد من الأخطار المرتبطة بإدارة المبالغ النقدية.

١٤ - وتمسك المحكمة ستة حسابات مصرفية، اثنان في كيغالي (حساب بدولارات الولايات المتحدة وحساب بالفرنكات الرواندية)، واثنان في أروشا (حساب بالدولارات وحساب بالشلنج التنزاني)، وحساب بالدولارات في نيويورك وحساب في نيروبي بالشلنج الكيني. ولقد أعد قلم المحكمة حسابات التسويات ذات الصلة بتلك المصارف في حينها.

٣ - استخدام مبالغ العهدة للمشتريات

١٥ - استعرض المكتب مبالغ العهدة وقدرها ١٠ ٠٠٠ دولار التي أذن بها لشراء الاحتياجات العاجلة من الإمدادات لمكتب كيغالي. وكانت المبالغ في عهدة المساعد المالي الذي أثيرت شكوك بشأن نزاهته في التقرير السابق للمكتب (A/51/789، المرفق) واحتفظ المساعد المالي بالمبالغ من أيار/ مايو إلى آب/ أغسطس ١٩٩٧ حينما خفض كبير الموظفين الماليين المبلغ إلى ٣ ٠٠٠ دولار. ونقلت عهدة المبلغ إلى صراف مكتب كيغالي في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، لأن كبير الموظفين الماليين علم أن الوديع أثيرت الشكوك بشأن نزاهته في التقرير السابق.

١٦ - وفي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧، أنفق الوديع مبلغ ٥٧ ٧٠٠ دولار لشراء سلع وخدمات من مبالغ العهدة. وكانت مبالغ العهدة، أذن بها لتلبية احتياجات غير ذات أولوية بسبب كبر عددها نسبيا وطول الفترة الزمنية التي ظل فيها مكتب كيغالي دون رعاية. وفضلا عن ذلك، لم تكن إجراءات الضوابط الكافية لتشغيلها قد تقرر. وتبين للمكتب أنه ليس هناك فصل بين المهام؛ وكان ذلك الموظف هو الوديع الوحيد لتلك المبالغ وقام في أغلب الأحيان بالتصديق على إيصالات السلع و/أو الخدمات وقام في أثناء تلك الفترة أيضا بسداد الدفعات إلى البائعين إما بصورة مباشرة أو من خلال طلبات التوريد التي يقدمها الموظفون لشراء سلع أو خدمات. وبالرغم من أنه صرح بأن موظفين اثنين آخرين شاركوا في جمع السلع وأنهما كانا مسؤولين عن إعداد تقارير الاستلام والفحص، لم يحدث ذلك في الحقيقة بصورة دائمة. والسجلات التي احتفظ بها لم تنطو على أثر لأغراض مراجعة الحسابات ولذلك، لم يكن بالمستطاع التحقق من جميع المشتريات. وكانت هناك بعض الحالات التي دفعت فيها أموال ولكن لم تعد تقارير استلام وفحص -- وهذه مخالفة جد خطيرة لأن ذلك يناقض ليس فحسب إجراءات المشتريات المتبعة في الأمم المتحدة، بل ربما تكون المبالغ قد أنفقت أيضا دون أن يتم بالفعل استلام سلع. وبما أنه لم يكن بالمستطاع الوصول إلى الخزينة الموجودة في مكتب الوديع في أثناء الزيارتين، لم يتمكن المكتب من التحقق من أن المبالغ التي لم تقيّد في الحسابات فيما سبق كانت موجودة في الخزينة وإثبات ذلك أو أنها قد انضقت على النحو الصحيح.

٤ - استرداد السلف المقدمة خصما من المرتب

١٧ - أفاد قلم المحكمة أنه قد تم استرداد عدد كبير من السلف المقدمة خصما من المرتب والسلف المقدمة للسفر ومنذ عام ١٩٩٦ لا يزال مبلغ إجماليه ٧٧ ٠٠٠ دولار مستحق الاسترداد. ومعظم الدفعات مستحقة من موظفين تركوا المنظمة. وفضلا عن ذلك، وحسبما أوصى المكتب في التقرير السابق، تم استرداد المدفوعات المزدوجة لسلف مقدمة خصما من المرتب ومستحقات إجماليها ٢٨٠ ٢٤ دولارا، حتى في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من المساعد المالي السابق. بيد أنه بالرغم من توصية المكتب السابق بعدم تجديد عقد هذا الموظف بسبب افتقاره الواضح إلى النزاهة، فقد تم تمديد عقده مرة أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٥ - كشف المرتبات

١٨ - يقوم مقر الأمم المتحدة بتجهيز كشف مرتبات الموظفين الدوليين ودفعها. ولقد لوحظت حالات تأخير في إدراج الموظفين بكشف المرتبات وفي تسديد منح الانتداب والتعليم، ولكن يُعزى قدر كبير من التأخير إلى مشاكل نظام المعلومات الإدارية المتكامل وإلى الفاصل الزمني بين اتخاذ القرارات وتنفيذها في مكتب إدارة الموارد البشرية. ويزعم قلم المحكمة نقل الكشوف الإجمالية لمرتبات موظفي المحكمة إلى أروشا لحل كثير من حالات التأخير. كما اكتشف المكتب حالات يعمل فيها الموظفون بلا عقود وبدون إدراج في كشف المرتبات. ولقد بدأ قلم المحكمة في إدارة كشف مرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة المعيّنين محليا على نظام مرتبات مهياً على غرار النظام المستخدم في مكتب نيروبي. بيد أنه تبين للمكتب أن هذا النظام لا تتوافر فيه ضوابط ذاتية مما يؤثر على دقة النظام ومدى موثوقيته، ويعزى ذلك إلى حقيقة مفادها أنه نظام يستند إلى قاعدة بيانات قديمة. ولقد أبلغ كبير الموظفين الماليين المكتب أنه يجري حالياً توظيف الموظفين الأساسيين المطلوبين لتجهيز البيانات لزيادة تحسين نظام كشف المرتبات وأنهم يعتزمون تشغيل ذلك النظام بصورة متوازنة مع نظام المرتبات بالمقر وذلك بنهاية عام ١٩٩٧.

٦ - رد تكاليف الاستخدام الشخصي للهواتف وآلات الفاكس

١٩ - وضعت أروشا وكيغالي على حد سواء نظاماً لضمان رد تكاليف المكالمات الهاتفية ورسائل الفاكس الشخصية إلى المحكمة. ويوضح الاستعراض الذي أجراه المكتب أن فواتير المكالمات الهاتفية ورسائل الفاكس الشخصية بلغت ما مجموعه ١٢٨ ٠٠٠ دولار لأروشا وكيغالي على حد سواء في آب/أغسطس ١٩٩٧. وهناك مبلغ ٨٢ ٠٠٠ دولار من هذا المبلغ، أو نسبة ٦٥ في المائة مستحق الاسترداد من الموظفين، ونسبة ٣٥ في المائة يدين بها موظفون سابقون.

باء - الموظفون

٢٠ - ولوحظ تحسن في مهمة الموظفين وكانت مساهمة إدارة الشؤون الإدارية في ذلك التحسن هامة وكبيرة. ونفذت بالكامل أكثرية توصيات المكتب المتصلة بالموظفين، مثل التوصية بالسعي للاستعانة بموظفين أكفاء يجيدون اللغتين الفرنسية والإنكليزية على السواء. وقلم المحكمة ملتزم بتعيين موظفين لهم خبرة بإجراءات المحاكم بغية تصحيح حالة نقص الخبرة القائمة لدى موظفي إدارة دائرتي المحاكمة الحاليين. واختار قلم المحكمة مرشحا لوظيفة نائب المسجل، لكنه عندما لم يشغل المرشح الوظيفة، سحب عرض التعيين ووجب بدء البحث مجدداً. ووفقاً لما ذكره المسجل خلال الأسابيع القادمة مقابلات مع ثلاثة مرشحين لهم خبرة في إدارة المحاكم وسيجري الاختيار بالتشاور مع رئيس المحكمة.

٢١ - وتقضي الممارسة الراهنة بأن يوافق المسجل على تعيين جميع موظفي المحكمة واعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، فوضت لقلم المحكمة سلطة التوظيف من مكتب إدارة الموارد البشرية للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وأنشئ مجلس تعيين وترقية وفريق تعيين وترقية، ومجلس استشاري مشترك ووحدات أخرى للاستعراض الإداري. وأبلغ مكتب إدارة الموارد البشرية مكتب المراقبة الداخلية أن عملية التوظيف التي تقوم بها المحكمة بطيئة جداً. وسيواصل مكتب إدارة الموارد البشرية رصد أنشطة المحكمة وتقديم المساعدة والتدريب.

١ - التعيين

٢٢ - الاستنساخ الحاسم الرئيسي في مجال الموظفين هو أن إجراءات تعيين الموظفين في الأمم المتحدة لم تتبع على نحو متسق عام ١٩٩٧. فقد اكتشف مكتب المراقبة الداخلية حالات عدم اتساق في مستويات الموظفين المعيّنين من الفئة الفنية وفئة الخدمة الميدانية فقد اكتشف المكتب مثلاً أن أربعة محققين بمكتب المدعي العام لهم نفس الخبرة تقريباً في جهاز الشرطة، دون أن تكون لديهم شهادة جامعية، وعينوا في مستويات متفاوتة جداً بين رتبة ف - ٥ مروراً برتبة ف - ٣ إلى رتبة خ م - ٤. وفي قسم اللغات وخدمات المؤتمرات عيّن مترجمون تحريريون من بلد برتبة ف - ٤ في حين عيّن موظفون من بلدان أخرى لهم نفس المؤهلات التعليمية ونفس التجربة العملية برتبة ف - ٣. كما أن الشهادات في الحقوق منحت تقديرات متفاوتة لشغل وظائف من الفئة الفنية. واختيرت موظفة من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بصفتها مستشارة للمسجل لمسائل الجنسين دون الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.

٢٣ - وذكر المسجل أن الإعلان عن شغور الوظائف ليس إجراءً مطلوباً عند التعيين في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ... ويمكن تحقيق الهدف ذاته أيضاً من خلال الاحتفاظ بقائمة شاملة بالمرشحين. وبين المسجل أن في حالة مستشارة المسجل لمسائل الجنسين، نظراً إلى أنها استوفت المؤهلات المطلوبة، فقد وفر المال باختيارها دون الإعلان عن الوظيفة.

٢٤ - ورغم أنه لم يكن مطلوباً من المحكمة في عام ١٩٩٥، في الأيام الأولى من إنشائها أن تعلن عن الوظائف الشاغرة، وذلك لتعجيل عمليات التعيين الأولى، فإن مكتب إدارة الموارد البشرية لم يمنح استثناء إلى الأبد. زد على ذلك أنه لم يكن هناك لوظيفة المستشارة المعنية بمسائل الجنسين سوى مرشحتين اثنتين على "القائمة"، لا توجد لأي منهما الخبرة المطلوبة وسن كل منهما في منتصف العشرينات. وبالتالي، فإن مكتب المراقبة الداخلية ما زال على موقفه من أنه دون الإعلان عن الوظيفة، سيظل من غير المعروف ما إذا كان المرشح المختار هو أكثر الأشخاص كفاءة.

٢٥ - ولا يزال عدد من وظائف رؤساء الأقسام شاغرا، بما في ذلك وظائف رؤساء أقسام الصحافة والشؤون العامة، والمشتريات، والخدمات العامة، والتجهيز الإلكتروني للبيانات، وخدمات اللغات والمؤتمرات، والاتصالات، وخدمات الأمن وحماية الشهود.

٢٦ - ولا يزال عدد هام من الوظائف شاغرا بالنسبة إلى المحامين والمحققين في مكتب المدعي العام. ويشكل ذلك فجوة خطيرة نظرا لعدد القضايا الهامة المزمع النظر فيها. وفي هذا الصدد، ذكر المسجل أنه اعتبارا من ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لا يوجد أي طلب تعيين من مكتب المدعي العام غير مستوف. في حين ذكر نائب المدعي العام أن من الطلبات التي أرسلها إلى المسجل لتعيين محققين لملء ٣٠ وظيفة شاغرة، لم يعالج مجلس التعيين والترقية المنشأ حديثا سوى ١٠ منها. ونتيجة لذلك، أرسل نائب المدعي العام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ مذكرة إلى رئيس شؤون الموظفين، يحدد فيها عدد الوظائف الشاغرة في اعتقاده ويطلب فيها توضيحات لما يعتبره عدد الوظائف الشاغرة في مكتب المدعي العام. وردا على ذلك أرسل إليه رئيس شؤون الموظفين جدولا يبين أن لمكتب المدعي العام وظائف إما شاغرة أو استعارها منه قلم المحكمة.

٢ - السفر

٢٧ - استعرض مكتب المراقبة الداخلية نفقات السفر الخاصة بالمحكمة. وتجاوزت النفقات مخصصات السفر في مهام رسمية لمكتب المدعي العام لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ في حين لم تستخدم مخصصات قلم المحكمة كاملة في كلا العامين. وفي ذلك دليل على أنه ينبغي تحسين عملية تخطيط احتياجات السفر.

٢٨ - وبالنسبة إلى المسجل جرت الموافقة على ترتيب استثنائي من جانب الأمين العام المساعد السابق لإدارة الموارد البشرية لتمكينه من الإبقاء على راتبه بمعدل نيروبي وأن يصرف له بدل الإقامة اليومي بمعدل أروشا للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وبالتالي، يجب اعتبار المسجل في وضع سفر من نيروبي قبل إقامته النهائية بأروشا. ويبدو أنه صرف للمسجل مبلغ زائد يناهز ٤٠٠٠ دولار لتلك الفترة، لأنه عندما كان يسافر إلى نيويورك وغيرها من الأماكن استمر في تلقي بدل الإقامة اليومي لأروشا.

٢٩ - وذكر المسجل أن الترتيبات وضعت بسبب نقله من نيروبي إلى أروشا دون إخطار مسبق بوقت كاف وأنه كان عليه تحمل نفقات إقامتين في نيروبي وأروشا خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه. وذكر أيضا أنه دفع إقامة الفندق في أروشا عندما تعين عليه التوجه إلى نيويورك وأماكن أخرى في مهام. على أن فواتير الفندق التي قدمها المسجل إلى المكتب تبين أن نفقات الفندق تغطي فقط الفترتين من ٦ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ومن ١ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

جيم - إدارة الأصول

١ - الجرد

٣٠ - تقتضي إجراءات الأمم المتحدة الاحتفاظ بسجلات دقيقة وكاملة بجميع الممتلكات بما في ذلك اللوازم والمعدات وغيرها من الممتلكات التي تم شراؤها أو الحصول عليها أو إصدارها أو بيعها أو التخلص منها بطريقة أخرى، والباقية قيد التصرف. ومنذ التقرير السابق لمكتب المراقبة الداخلية، أدخل قسم الخدمات العامة تحسينات على إدارة الممتلكات. على أنه يجب اتخاذ تدابير إضافية بما في ذلك إنشاء مجلس لحصر الممتلكات والمساءلة الكاملة عن جميع ممتلكات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا التي سلمتها إلى المحكمة من أجل ضمان الإدارة السليمة للممتلكات.

٢ - الإصناف غير المستهلكة

٣١ - اختار المكتب من قائمة الجرد المستكملة للأصناف غير المستهلكة، التي بلغت قيمتها في أيار/مايو ١٩٩٧ زهاء ٤,٥ ملايين دولار، ٥٤ صنفا قيمتها ٣٩٨ ٠٠٠ دولار تقريبا للمعينة الفعلية، وتحقق من أن جميع الأصناف موجودة فعلا ومسجلة. وعان المكتب ممتلكات أخرى بما في ذلك أجهزة التلفزيون والفيديو والمولدات الكهربائية الموزعة على الموظفين، واتضح أنه خلافا لقواعد الأمم المتحدة لم يطلب من الموظفين تحمل المسؤولية عن تلك الأصناف.

٣ - إدارة المركبات

٣٢ - تشترط المبادئ التوجيهية للمحكمة ألا يقوم بتشغيل المركبات سوى أفراد مأذون لهم لأغراض رسمية وعلى نحو يحقق الحد الأقصى من التوفير والكفاءة.

٣٣ - وكشف الاستعراض أن المركبات لا تزال تستعمل دون اكتراث بالتعاميم الإدارية التي تقيد استعمال المركبات للاستعمال الشخصي إلى أماكن تقع خارج أروشا وكيغالي أو لأغراض السياحة. وكانت السيطرة معدومة تقريبا على استعمال المركبات ولا سيما المركبات المخصصة لأفراد مقيمين في أروشا وكيغالي. ومما يبعث على القلق بشكل خاص أن كبار موظفي قلم المحكمة كانوا يستخدمون المركبات للتنقل خارج أروشا. علاوة على ذلك، فإن الموظفين المذكورين لم يكونوا يقدمون بطاقات سجل حركة المركبات بصورة منتظمة. وعقب إجراء مقابلات مع الموظفين في كيغالي، لاحظ المكتب أن الموظفين يعتقدون، اعتقادا خاطئا، بأن لكل منهم الحق في أن تخصص له مركبة للاستخدام الرسمي والشخصي.

٣٤ - واكتشف موظفو مكتب المراقبة الداخلية أن إجراءات المراقبة في أقسام النقل كانت تتسم بالضعف وتحتاج إلى اهتمام فوري. ولم يكن هناك سجل يدل على حركة المركبات المخصصة للأفراد. ورغم أن

أقسام النقل كانت قادرة على مراقبة المركبات المخصصة لمجمع المركبات، فإنها لم تكن تسيطر على المركبات المخصصة لأفراد بعينهم أو لأقسام محددة. وفي كيغالي، كانت المركبات تنتقل من موظف إلى آخر بصورة غير رسمية ودون أي وثائق. وقد سددت المحكمة مصاريف الوقود بصرف النظر عن طابع الرحلات.

٣٥ - ومعظم المركبات الـ ١٢٦، وبخاصة الموجودة منها في كيغالي، قديمة (كانت تتبع في السابق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا)، وتحتاج إلى إصلاح مستمر يكلف مصاريف باهظة للصيانة، وانقضى العمر المقرر للانتفاع بها منذ فترة طويلة. وطلبت واحدة وثلاثون مركبة في عام ١٩٩٧ ووصلت عدة مركبات منها خلال الاستعراض الميداني. وكانت المحكمة قد قدمت طلبا عن طريق المقر للحصول على ٣٠ مركبة إضافية - ١٧ منها لكيغالي، و ١٣ لأروشا.

٣٦ - ورغم صدق نية الإدارة بشأن توفير نقل مكوكي للموظفين من أماكن إقامتهم إلى أماكن عملهم وبالعكس، فإن القيام بنقل الموظفين في كل من أروشا وكيغالي جيئة وذهابا من وإلى أماكن إقامتهم لتناول طعام الغداء بين الساعة ١٢/٣٠ والساعة ١٤/٠٠ ليس فعالا من حيث التكلفة. علاوة على ذلك لاحظ المكتب أن الموظفين غالبا ما يتغيبون لأكثر من الساعة المقررة لفترة الغداء. وبالتالي فإنه عندما أذن المسجل الجديد لمكاتب المحكمة بالإغلاق في الساعة ١٤/٠٠ أيام الجمعة، كان ذلك بشرط تخفيض فترة الغداء إلى ساعة واحدة حتى يتمكن الموظفون من الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بساعات الدوام الأسبوعية.

٤ - التبرعات العينية

(أ) المكتبة القانونية

٣٧ - كان في جملة ما عززت به المكتبة القانونية للمحكمة، بفضل تبرع عيني قدمته حكومة مانحة في عام ١٩٩٧، حاسوبان وكتب جديدة بلغ مجموعها الآن ٧٠٠ كتاب، وأقراص ليزر - CD-ROM، واشتراكات جديدة في دوريات قانونية شتى. وقد طلبت في الآونة الأخيرة كتب إضافية. وأبلغ المكتب بأنه تبذل جهود لتوظيف أمين مكتبة ذي خبرة ومكاتب مكتبة. وذكر القضاة للمكتب أن المكتبة في أروشا غير مفيدة إجمالا وأن عدم توفر فرص الاتصال بقواعد بيانات بحثية على شبكة الانترنت يعيق أعمالهم. وقد طلب مكتب المدعي العام في كيغالي إلى الإدارة منذ شهر تموز/يوليه ١٩٩٧، أن تقدم يد المساعدة في إنشاء مكتبة. بيد أنه لم يلب هذا الطلب إلا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بعدما طلب الفريق التابع للمكتب في كيغالي رؤية المكتبة.

(ب) الأفراد

٣٨ - انخفض عدد الأفراد الذين تسهم بهم الدول الأعضاء انخفاضاً كبيراً؛ ولم يكن هناك في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ سوى تسعة معارين. بيد أنه لم يستعض بعد عن الأفراد المعارين الذين تركوا

شعبة التحقيق التابعة لمكتب المدعي العام بموظفين من الأمم المتحدة. واستمرت الدول الأعضاء في إتاحة مستشارين مؤقتين للمحكمة في مسائل مثل حماية الشهود.

دال - الشراء

٣٩ - قسم الشراء والعقود مسؤول بصورة رئيسية عن توفير خدمات الشراء للمحكمة. ووظيفة رئيس القسم والوظيفة الإشرافية لرئيس الخدمات العامة شاغرتان. ولهذا يقوم أحد المسؤولين الرئيسيين عن تقديم الطلبات بالإشراف على مهمة الشراء والاستلام.

٤٠ - وأنشئت اللجنة المحلية للعقود التابعة للمحكمة في آب/أغسطس ١٩٩٦. ورغم أن اللجنة تجتمع بصورة منتظمة، فإن المكتب لاحظ أنه لم يحضر أي موظف قانوني اجتماعات اللجنة لعام ١٩٩٧ حتى آب/أغسطس. ولاحظ المكتب أيضا أن اللجنة المحلية للعقود كانت تتلقى طلبات بأثر رجعي، رغم أن عددها انخفض بالمقارنة مع العام السابق. وأبلغ قلم المحكمة المكتب أن تلك الإجراءات كانت نتيجة لحالات طوارئ مؤقتة ولن تتكرر.

٤١ - واستعرض المكتب عينة من ٧٦ ملف شراء لاختبار ما إذا كانت الاجراءات التي اتبعت صحيحة. ووجد المكتب في معظم الحالات أنه سجل تحسن موثق في الملفات التي أعدها الرئيس السابق لقسم الشراء، وبخاصة فيما يتعلق باستعمال طريقة تقديم العروض التنافسية وتسجيل وثائق الشراء وحفظها. بيد أن المكتب كشف عن عملية شراء لوازم مكتبية من شركة دولية في دبي دون طلب عطاءات؛ وهذه اللوازم التي كان يمكن طلبها من نيروبي بتكلفة أقل شحنت بعد ذلك جوا بتكاليف مرتفعة. ولوحظ أيضا أن الأقسام الأخرى لقلم المحكمة تفتقر إلى التخطيط في عمليات الشراء. وكانت معظم طلبات الشراء المقدمة إلى قسم الشراء والعقود حالات لأغراض مخصصة ومستعجلة جعلت من الصعب التقيد بقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها. وعندما يجري تخطيط سليم، فإنه يمكن للقسم أن يجمع طلبات الشراء المنفصلة ضمن أوامر شراء أكبر وبالتالي يوفر الأموال.

٤٢ - ويثير دور كبير الموظفين الماليين في إجراءات الشراء دواعي قلق إضافية. إذ لاحظ المكتب وجود مشتريات من مصدر وحيد للوالم مكتبية قام بها شخصا كبير الموظفين الماليين من شركات في نيروبي. ووجد المكتب أيضا أمر شراء حواسيب لقسم المالية مقسم إلى أجزاء، وقد اعترف كبير الموظفين الماليين في مذكرة خطية أرسلها إلى رئيس الخدمات العامة آنئذ بأنه عمل "غير قانوني" ولكنه تم، حسب قول كبير الموظفين الماليين، لأسباب اضطرارية. ورغم نصيحة رئيس الخدمات العامة بأن طلب الشراء هذا الذي تبلغ قيمته ١٠٠ ٠٠٠ دولار يجب أن يحول إلى اللجنة المحلية للعقود، فإن كبير الموظفين الماليين، بصفته الموظف المسؤول عن الإدارة، قرر بدلا من ذلك تجزئ أمر الشراء. واكتشف المكتب أيضا عملية شراء مباشرة لأثاث للمسجل من بائع في نيروبي اختاره هو وكان سبق أن زود مكتبه التابع لمركز الأمم المتحدة

للمستوطنات البشرية (الموئل) بأثاث مكتبي في عام ١٩٩٥. وبلغت تكلفة ما اشترته المحكمة أكثر من ١٠٠٠ دولار وتم الشراء دون طلب تقديم عروض؛ كما أعطي البائع نصف المبلغ مقدما قبل التسليم.

٤٣ - وذكر المسجل أنه طلب إلى الشركة توفير كتالوغ نظرا لمعرفة المسجل بمنتجاتها عندما كان في نيروبي. وانتقى المسجل الأثاث وأرسل ما اختاره والكتالوغ إلى كبير موظفي المشتريات. والمكتب يشك في الحاجة إلى شراء أثاث لمكتب المسجل لأن الأثاث الحالي جديد نسبيا.

٤٤ - وكشفت العينة التي استعرضت أيضا أن كبير الموظفين الماليين أعطى عقدا دون طلب تقديم عروض إلى وكيل سفر جديد يتعامل معه أيضا مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وأعطى المسجل موافقته وتم التوصل إلى "اتفاق مسبق" بين كبير الموظفين الماليين ووكيل السفر قبل بضعة أشهر، بيد أن القضية لم تكن قد عرضت بعد على اللجنة المحلية للعقود وقت إجراء الاستعراض الميداني. وذكر المسجل أن هذا الترتيب مؤقت وأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد بدأت فعلا عملية الشراء من خلال الاتصال بوكالات سفر في المنطقة لهذا الغرض، وأنه يتوقع اختيار إحداها في مطلع عام ١٩٩٨. ويأمل المكتب في أن تتم العملية المشار إليها بواسطة عملية طلب تقديم عروض تنافسية وعن طريق قسم الشراء.

٤٥ - ولاحظ المكتب في حالتين مهمتين، وهما شراء الحواسيب وشراء المركبات، انعدام الاتصال والمساعدة الفعالين داخل قلم المحكمة وبين قلم المحكمة وشعبة المشتريات في المقر على السواء، مما أخر كثيرا شراء الحواسيب والمركبات.

هـ - إدارة المباني والتشييد

١ - قاعات المحكمة

٤٦ - بدأ العمل الآن في قاعتين للمحكمة ويمكن أن تجري محاكمات في دائرتي المحاكمة في آن واحد. وفي أواخر عام ١٩٩٥، طرحت المحكمة مناقصة لبناء قاعتين دائمتين للمحكمة، ومكاتب، ومرافق لدعم عملياتها في مركز أروشا الدولي للمؤتمرات. ونظرا لأن أقل عرض قدمه مقاول بلغ تكلفة باهظة يقارب إجماليها ٥,٥ ملايين دولار، فلقد ألغيت عملية المناقصة هذه بناء على توصية من مكتب المراقبة الداخلية. ونظرا للتغيرات التي أدخلت على نطاق العمل، وعلى نوع العقد الذي سيمنح، أرجئت عملية التشييد عدة مرات. واستكمل بناء قاعة المحكمة الثانية في نهاية الأمر في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وهو التاريخ المحدد لبدء المحاكمات. ومنذ ذلك الحين، أصبح بإمكان الدائرتين إجراء محاكماتهما كل على حدة.

٤٧ - ونظرا لما أحرز من تقدم في المحاكمات التي تجريها حاليا دائرتا المحاكمة يتعين النظر في إمكانية تقديم الاستئناف والبت فيه في عام ١٩٩٨. ومن المحتمل أن تكون هناك الآن حاجة إلى قاعة محكمة ثالثة، وذلك لتجنب تعطيل الجدول الزمني للمحاكمات. وإضافة إلى ذلك، تحتاج المحكمة إلى قاعة تتسع لعدد أكبر

من المتهمين بما يتماشى واستراتيجية المدعي العام المتمثلة في إجراء محاكمات لعدة متهمين في نصف الوقت. وسيتطلب تشييد قاعة ثالثة للمحكمة للتمويل والتخطيط لحيز ملحق إضافي كبير يشمل زنازات الاحتجاز وغرف الاجتماع، ومكاتب، وغرف للاستراحة، تكون جميعها مجاورة لقاعات المحكمة. ولقد أخطر المكتب بأن خطط تشييد قاعة المحكمة الثالثة هي الآن قيد التنفيذ، وبأن المرافق اللازمة ستوضع قيد الاستعمال قبل استئناف جلسات المحكمة في بداية عام ١٩٩٨ إثر انتهاء العطلة.

٤٨ - إلا أن من الضروري أن يعالج قلم المحكمة أوجه النقص في إدارة عمليات التشييد وتخطيطها بغية تجنب التأخير المكلف. ويتعين بالتالي استشارة كل من دائرتي المحاكمة ومكتب المدعي العام بشأن خططهما وتوقعاتهما بحيث يتم إنجاز جميع التشييدات الحديثة في الوقت المحدد، مع مراعاة قواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها.

٢ - مرافق الاحتجاز

٤٩ - تعتبر المحكمة، بموجب النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات مسؤولة عن الأشخاص الذين تحتجزهم بهدف محاكمتهم. ويتطلب احتجاز المعتقلين المدانين بعد المحاكمة إنشاء مرافق سجن قريبة من القاعات التي تجرى فيها المحاكمات القانونية ولقد وقع قلم المحكمة على اتفاق مع الحكومة المضيفة بهدف تشييد مرافق في مكان مجمع سجن أروشا الحالي، واستخدام اليد العاملة التي توفرها الحكومة والمواد التي تقدمها المحكمة بغية استيعاب ١٢ محتجزاً في البداية، مما يكلف المحكمة مبلغاً قدره ٥٦٢ ١٨٦ دولاراً. وأوصت لجنة العقود بالمقر في اجتماعها المعقود في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ بمنح العقد للحكومة المضيفة، إلا أنها خفضت المبلغ إلى ١٦٧ ٩٠٦ دولارات.

٥٠ - وإثر حل مشاكل سوء التنسيق والتخطيط داخل قلم المحكمة استكمل بناء مرافق الاحتجاز التابعة للمحكمة في تموز/يوليه ١٩٩٧. ويمكن استخدام المرافق، على الرغم من عدم استكمال الأماكن الإدارية وغرف المقابلة للمحامين، فضلاً عن بعض الجوانب الأمنية الإضافية.

٥١ - ويغلب على الظن أن التحقيقات ستستهدف عدداً آخر من الأشخاص. ولهذا، جرى البدء بالمرحلة الثانية من التشييد لبناء ٤٠ زنزانية إضافية. ووصلت التكاليف الإجمالية حتى أيلول/سبتمبر إلى ٨٢٦ ٠٠٠ دولار.

٣ - إيجار الممتلكات

(أ) كيغالي

٥٢ - يشغل مكتب المدعي العام في كيغالي، مكانين مؤجرين، هما فندق أماهورو (الذي شغلته سابقاً دون أية تكاليف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا) وحيز الاتصالات/المرآب. ولم يجر التوقيع على

أي اتفاقات إيجار جديدة لهذين المكانين على الرغم من انتهاء كل من عقدي الإيجار في نيسان/أبريل ١٩٩٧. واتفاقات الإيجار معلقة لأن المؤجرين يطالبان بزيادة في الإيجارات. وخلال استعراض المتابعة الذي أجراه مكتب المراقبة الداخلية، دفعت مبالغ وصل إجماليتها إلى ١٨٠ ٠٠٠ دولار (٣٠ ٠٠٠ دولار في الشهر) كسلفة سداد الإيجار، وذلك لتغطية نفقات الأماكن المخصصة في أماهورو خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ريثما تصدر موافقة لجنة العقود بالمقرر. وفي غضون ذلك، أعربت لجنة العقود بالمقرر عن القلق لأن معدلات الإيجار الأولية التي أقرتها البالغة ١٩ ٠٠٠ دولار شهريا قد عدلت لتصل إلى ٣٠ ٠٠٠ دولار شهريا دون موافقتها. واستنادا إلى ما ذكره قلم المحكمة، فقد طالبت الحكومة المضيفة بمبلغ أعلى أثناء توقيع الاتفاق الأولي، مما ألزم قلم المحكمة بإجراء مفاوضات متعجلة أسفرت عن تعديل الإيجار إلى ٣٠ ٠٠٠ دولار. وأجبرت لجنة العقود المحلية فيما بعد على تقديم توصية إلى لجنة العقود بالمقرر تطلب فيها منح مبلغ ٣٦٠ ٠٠٠ دولار سنويا بأثر رجعي أو ٣٠ ٠٠٠ دولار شهريا لمدة سنتين حتى نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٨. ولقد أُرجئت المسألة ريثما تقدم لجنة العقود المحلية توضيحات ومعلومات إضافية إلى لجنة العقود بالمقرر.

٥٣ - وفي حالة المكان المستأجر الآخر المستخدم للاتصالات والمرآب، بلغت قيمة اتفاق الإيجار الأول ٣٠٠٠ دولار شهريا. ورفع المؤجر الإيجار إلى ٥ ٠٠٠ دولار شهريا وقبل قلم المحكمة ذلك اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٥٤ - وبما أن مكتب المدعي العام قد أوضح أن المكان المخصص بأماهورو لا يكفي لاحتياجاته، ونظرا لارتباطه ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، فضلا عن التكلفة الباهظة للمكان المخصص في أماهورو، فإن قلم المحكمة بصدد البحث عن مكان آخر في كيغالي يفي بالاحتياجات الحالية والمقبلة لمكتب المدعي العام. ويجري التفكير في وضع ترتيبات لتقاسم المكان بين سائر المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية بطريقة لا تخل بأمن عمليات مكتب المدعي العام.

(ب) أروشا

٥٥ - تبلغ المدة التي يشملها اتفاق الإيجار الأول بين مركز أروشا الدولي للمؤتمرات والمحكمة، الذي تم التوقيع عليه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أربع سنوات اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ومركز المؤتمرات هو المكان الوحيد في أروشا الذي يمكن أن يوفر الحيز المناسب لاحتياجات المحكمة، ويتألف من أجنحة متصلة ببعضها، تستخدم للاحتياجات من المكاتب الرسمية والخاصة ومن المؤتمرات. ووافقت لجنة العقود بالمقرر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، على اتفاق الإيجار الذي يدفع بموجبه مبلغ أقصاه ٨٣١ ٦٠٠ دولار عن فترة أربع سنوات.

٥٦ - وتعاني المحكمة في مركز أروشا الدولي للمؤتمرات من مصاعب ناجمة عن عدم توفر مكاتب للموظفين الجدد، وللمدعين العامين وللمحامي الدفاع أثناء المحاكمات ولتخزين الأجهزة. لذلك تجرى مفاوضات من أجل توفير أماكن إضافية. ونجم عن عدم توافر البدائل في أروشا خوض قلم المحكمة سلسلة

من المناقشات أدت إلى إلحاق إضافات عديدة بالمكان الأصلي الذي تستأجره المحكمة. وقد زادت الحاجة إلى توفير قاعة محاكمة ثالثة، وإلى حيز للصحافة، ومطعم، وحيز للمكاتب، ومخازن من الطلب على الأماكن في مركز أروشا الدولي للمؤتمرات. ولكن، وكما أشير إلى ذلك في المناقشة المتعلقة بالأمن (انظر الفرع زاي أدناه) يستمر تصميم مركز للمؤتمرات، وتقاسم الأماكن العامة، بما في ذلك قاعات المؤتمرات، والممرات، والمصاعد، في الإخلال بمتطلبات المحكمة من الأمن والسرية.

واو - قسم دعم الشهود والمجني عليهم

٥٧ - أنشئ قسم دعم الشهود والمجني عليهم عام ١٩٩٦، وهو يمارس أعماله تحت سلطة المسجل. ويعمل الآن قلم المحكمة على توظيف رئيس للقسم. ووفقاً للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (المادة ٣٤)، يتولى القسم مسؤولية التوصية بالتدابير المناسبة لحماية المجني عليهم والشهود، وتقديم المشورة والدعم (ولا سيما في حالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي)، ووضع خطط قصيرة وطويلة الأجل لحماية الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمة والذين يخشون من تعرض حياتهم أو ممتلكاتهم أو أسرهم للتهديد.

٥٨ - وقد برزت مسألة حماية الشهود والمجني عليهم كمشكلة سوقية كبيرة تعترض المحكمة. وقد أبلغ المكتب بأن ١٠٩ من شهود الادعاء قد حلفوا اليمين في المحاكمات الثلاث التي أقيمت خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ١٩٩٧. وقد أحضر القسم إلى أروشا ما يزيد على ٥٠ شاهداً. ومن المتوقع أن يحلف اليمين في عام ١٩٩٨ ما يزيد على ٣٠٠ شاهد في الدعاوى الجارية في دائرتي المحاكمة.

٥٩ - ورغم ما بذله الموظفون المتفانون من جهود كبيرة لتحسين كفاءة القسم، ما زالت أخطر مشكلة تؤثر على أنشطته هي عدم توافر موظفين ذوي خبرة في حماية الشهود في المحاكمات الجنائية. وبالتالي، لا بد للقسم، فيما يتعلق بشهود الادعاء، أن يعتمد على الخبرة المتوافرة لدى المحققين بمكتب المدعي العام. وقد نشأت بعض الصعوبات فيما يتعلق بأحد المحتجزين الهامين نتيجة لهذا النقص في الخبرة. ومع تقدم سير المحاكمات، يمكن نقص الخبرة هذا، بما في ذلك في تقييم المخاطر، أن يزيد من خطورة الحالة بالنسبة للشهود الهامين المعرضين للخطر. ورغم أن الدول الأعضاء أرسلت، وستظل ترسل مستشارين، فإن القدرة على توفير الحماية الأساسية لشهود الادعاء والدفاع الهامين لن تكون متاحة في ظل عدم توافر موظفين مؤهلين.

٦٠ - وذكر المسجل أن تقرير مكتب المراقبة الداخلية يصور القسم على أنه عملية تعوزها صفة الاحتراف، وذكر أن ذلك التصوير لقدرات هذا القسم وأدائه يفتقر بشكل فادح إلى الدقة والعدالة ويتعارض تماماً مع الأدلة القاطعة المتمثلة في سجل يتسم بالنجاح ومع رأي المراقبين الموضوعيين العارفين بالأمور بحكم مركزهم.

٦١ - بيد أن المكتب يلاحظ أن قلم المحكمة ما زال لا يفرق بين برنامج لإدارة شؤون الشهود (أي توفير النقل والسكن وغير ذلك من أشكال الدعم السوقي للشهود)، الأمر الذي يضطلع به القسم بصورة جيدة للغاية باتفاق الجميع، وبين برنامج لحماية الشهود (أي النهوض بسلامة الشهود قبل المحاكمات وأثنائها وبعدها)، وهو ما يتعذر على هذا القسم أدائه في الوقت الراهن نظرا لعدم توافر موظفين ذوي خبرة. وقد أبلغ رئيس القسم بالنيابة المكتب بأنه اضطر إلى الاعتماد على المحققين التابعين لمكتب المدعي العام في توفير الحماية لشهود الادعاء، الأمر الذي أكد صحته المكتب. وذكر المسجل أيضا أنه لم يذكر أن المكتب قد أجرى مقابلات مع أي من الشهود بشأن هذا الموضوع على الرغم من أن الشهود أنفسهم هم أفضل من يمكنه تقييم الدعم الذي يقدمه لهم القسم. بيد أن إجراء مقابلات مع شهود الادعاء أو الدفاع في هذه القضايا الجنائية يمكن أن يؤول، كما أشار الفريق أثناء الاستعراض، على أنه محاولة للتأثير على الشهود أو للتدخل من جانب المكتب، مما قد يتسبب في مشاكل قانونية محتملة.

٦٢ - وقد أوصى المكتب في الاستعراض الأول للمحكمة، بوضع قسم دعم الشهود والمجني عليهم ضمن مكتب المدعي العام. وقد قرر المدعي العام ألا يسعى إلى إحداث هذا التغيير الآن. فشهود الادعاء المعرضون للخطر أثناء مرحلة التحقيقات يتمتعون بحماية المحققين التابعين لمكتب المدعي العام. ولدى عودتهم إلى ديارهم في رواندا عقب الإدلاء بشهاداتهم، ينقل قلم المحكمة حمايتهم إلى الحكومة المضيفة.

زاي - الأمن

٦٣ - نظرا لاستمرار الشواغل المتعلقة بمسائل الأمن في كل من كيغالي وأروشا، قام الفريق بفحص كلا الموقعين بالتفصيل، ولاحظ نقصا واضحا في الأمن فيما يتعلق بإمكانية الدخول للمباني ومراقبة الوثائق. ولاحظ المكتب أن الوثائق كثيرا ما تحفظ على الأرفف والطاولات والمكاتب. ولا يبدو أن أمن الوثائق من الأمور التي توضع في الاعتبار. ولا يوجد في المحكمة في أروشا نظام لتصنيف الوثائق وفقا لطبيعة المعلومات أو الرسالة التي تحملها هذه الوثائق.

٦٤ - وبعد أن أوفدت دائرة الأمن والسلامة التابعة لإدارة الشؤون الإدارية بعثة لتقييم الأمن في آذار/مارس ١٩٩٧، قدم إلى المحكمة تقرير مفصل يشتمل على توصيات محددة. ولاحظ المكتب أنه لم ينفذ من هذه التوصيات إلا البعض فقط. ويجري الآن النظر في إمكانية إيفاد بعثة للمتابعة من قبل الدائرة.

١ - أروشا

(أ) إمكانية الدخول للمباني

٦٥ - يتكون مجمع مركز المؤتمرات الدولي في أروشا من ثلاثة أجنحة بكل منها سبعة طوابق. ويشغل قلم المحكمة والدوائر في الوقت الراهن الطوابق من الثاني إلى الرابع في جناح كيليمانجارو. أما الطوابق

الأخرى في هذا الجناح والجناحان الآخران فيحتلها مستأجرون آخرون ليس للأمم المتحدة سيطرة عليهم. ويثير هذا مشاكل فيما يتصل بإمكانية الدخول دون إذن إلى مكاتب المحكمة وقاعات المحاكمة بها.

٦٦ - ولأمن القضاة أهمية خاصة. والمناطق الحساسة هي مقار سكنهم، والطريق الذي يسلكونه في الذهاب والعودة من المنزل إلى المكتب، فضلا عن المكاتب وقاعات المحاكمة. ولا يوجد سوى مخرج واحد من الطابق الذي توجد به الدوائر. وعلى القضاة أن يستخدموا المصاعد والممرات ودورات المياه العامة. وتتولى دائرة الأمن التابعة للأمم المتحدة والشرطة التنزانية توفير الأمن لقاعات المحاكمة والدوائر. ويتولى نقل القضاة فيما بين المنزل والمكتب أفراد من الأمن غير مسلحين تابعون للأمم المتحدة لا يرتدون الزي الرسمي. ويخصص لكل قاض مركبة وسائق للاضطلاع بالواجبات الرسمية في المحكمة. وقد نُصح القضاة بعدم السير على الأقدام في أروشا، ولكن لا يخصص لهم سائق ولا حارس أو مركبة لكامل الوقت، ويعد في رأينا، أمرا معقولا ومناسبا أن يخصص لهم ذلك في ظل هذه الظروف.

(ب) جلسات الإحاطة الأمنية

٦٧ - يطلع رئيس الأمن الموظفين الجدد على الحالة الأمنية السائدة، كما تصدر أيضا نشرة للتوعية الأمنية. بيد أنه لا تعقد جلسات إحاطة منتظمة. وبالإضافة إلى هذا، لا بد لكل موظف أن يقدم خريطة مبسطة لموقع سكنه تحفظ في ملفات دائرة الأمن.

(ج) خطط الإجلاء

٦٨ - وضعت في أروشا منذ حزيران/يونيه ١٩٩٧، خطة لنقل/إجلاء المحكمة، كما أوصي بذلك في التقرير السابق للمكتب. وأكد مدير الأمن أن الخطة قابلة للتنفيذ تماما ومحفوظة لدى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دار السلام.

٢ - كيغالي

(أ) إمكانية الدخول للمباني

٦٩ - هناك مدخل واحد للمجمع الرئيسي في كيغالي توجد لمدخل المركبات به بوابة رئيسية وحاجز. ويقوم على حراسة هذا المدخل على مدار الساعة كل من دائرة الأمن التابعة للأمم المتحدة وحراس خاصون. ويوجد على مدار الساعة بالقرب من البوابة الرئيسية مباشرة وحدة أمنية مسلحة من الجيش الرواندي. ويجري تفتيش المركبات عند الدخول والخروج، ولكن لا يجري التثبت من هوية الركاب.

٧٠ - وتتولى دائرة الأمن التابعة للأمم المتحدة في كيغالي مسؤولية تنسيق الدعم الأمني للمحققين في الميدان. ويشترك في هذا مرافقون مسلحون من قبل الجيش الرواندي، ومنسق شؤون الأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضباط أمن تابعون للأمم المتحدة.

(ب) جلسات الإحاطة الأمنية

٧١ - أكد مكتب المراقبة الداخلية أنه قبل أن تصدر للموظفين الجدد المعينين في كيغالي تصاريح مرور من الأمم المتحدة، تتولى دائرة الأمن إحاطتهم بالحالة الأمنية السائدة في رواندا، وبعد أسبوعين، يتلقى الموظفون إحاطة أمنية أكثر تفصيلاً. ويصدر المسؤول المعين للأمن نشرة أمنية بعنوان إجراءات السفر الخاصة بالأمم المتحدة لأغراض حركة الموظفين.

(ج) خطة الإجلاء

٧٢ - توجد خطة أمنية لمكتب المدعي العام، والمسؤول المعين لهذا الغرض هو ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رواندا. بيد أن الخطة ينقصها الدعم السوقي اللازم عند نقاط التجمع. واكتشف المكتب أيضاً أن موظفي مكتب المدعي العام لا يخطرهم دائرة الأمن عند تغيير عناوينهم.

حاء - إدارة الصندوق الاستئماني

٧٣ - أصدر المستشار القانوني مقترحاً بإنشاء صندوق استئماني للمحكمة، ووافق المراقب المالي على هذا المقترح في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. والغرض من هذا الصندوق هو دعم أنشطة المحكمة وتمكينها من الوفاء بالولاية المحددة في نظامها الأساسي. والمسجل مسؤول أمام الأمين العام عن استعمال الصندوق الاستئماني.

٧٤ - وبلغ مجموع التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ما يزيد على ٧,٣ ملايين دولار. ولا تتضمن التقارير المالية التي يسجلها ويصدرها قلم المحكمة النفقات التي تسجلها الأمانة العامة مباشرة، وبالتالي فهي لا تقدم إجمالي النفقات. ولا يغطي قسم المالية أيضاً التبرعات وإعلانات التبرع. ولم تتلق المحكمة من الأمانة العامة أي حسابات موحدة عن الأشهر الثمانية عشرة الأولى من فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٧٥ - وكان استعمال الصندوق الاستئماني أقل مما كان متوقعا. إذ استخدم الصندوق أساساً حتى الآن في تغطية تكلفة استئجار الطائرات بمبلغ ١,٢ مليون دولار؛ وللوفاء بتكاليف الموظفين اللازمين للبدء في تشغيل وحدة حماية الشهود التابعة لقلم المحكمة؛ ولتوظيف أربعة محققين برتبة ف - ٣؛ وعقد حلقتي عمل تدريبيتين مشتركيتين بين المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية لرواندا وذلك للتدريب على محاكمة جرائم العنف الجنسي. وقد ارتبط بمبلغ مجموعه ٢,١ مليون دولار يخضم من الصندوق الاستئماني، مما خلف رصيداً قدره ٥,٣ ملايين دولار. وقد اقترح قلم المحكمة عدة مشاريع جديدة منها أعمال نظام للمعلومات والسجلات؛ وإنتاج شريط وثائقي عن الخلفية التاريخية لجرائم الإبادة الجماعية للاستخدام في جلسات المحكمة؛ وتعزيز وحدة حماية الشهود.

٧٦ - ووضع المسجل خطة لاستعمال الصندوق الاستئماني من أجل التمويل الجزئي لبرنامج جديد يرمي إلى توفير الأموال للمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة لضحايا أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من جرائم الحرب في رواندا. وسيتولى تنسيق هذا البرنامج مستشارة المسجل التي عينت حديثاً والمعنية بمسائل الجنسين. وتبلغ الميزانية المقررة للبرنامج خلال فترة السنوات الثلاث الممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩، ما قدره ٣ ملايين دولار، ويتوقع تحميل ٥٠ في المائة منها على الصندوق الاستئماني.

٧٧ - ومع اعتراف المسجل بأن النظام الأساسي المنشئ للمحكمة لا ينص على برنامج للمعونة المالية من ذلك القبيل فهو يرى، من تعريفه للعدالة، أنه ينبغي للمحكمة أن تبذل قدراً من الجهود لمساعدة ضحايا جرائم الحرب، بالإضافة إلى محاكمة مرتكبي هذه الجرائم.

٧٨ - وذكر بعض موظفي الأمانة العامة من إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية لمكتب المراقبة الداخلية أن المسجل قد نصح بعدم تنفيذ البرنامج أو تمويله من الصندوق الاستئماني. ويتفق المكتب مع هذا الرأي. وذكر المسجل أن برنامج المساعدة هذا يمثل ضرورة أخلاقية وعملية في ظل الظروف الخاصة التي تواجهها المحكمة في رواندا.

٧٩ - ومهما كانت مزايا هذا البرنامج، فإن الشاغل الأساسي هو افتقار المحكمة إلى سياسة عامة أو إجراءات أو مبادئ توجيهية تسترشد بها في اختيار المشاريع والبرامج الممولة من الصندوق الاستئماني وتقييمها ورصدها. وينبغي اختيار هذه المشاريع بالتشاور مع الأجهزة الأخرى للمحكمة، أي دائرتي المحاكمة ومكتب المدعي العام. ومن أوجه القصور الخطيرة عدم وجود إجراءات لمراقبة إنفاق الملايين من الدولارات التي يجري التبرع بها للمحكمة. وذكر المسجل أنه عاكف على وضع السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية.

طاء - إدارة شؤون محامي الدفاع

٨٠ - كجزء من الجهود الجارية لتعزيز وتبسيط عمليات المحكمة، أعيد تنظيم شعبة الخدمات القضائية والقانونية في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ مما أسفر عن إنشاء قسم إدارة شؤون المحامين ومرافق الاحتجاز من بين أقسام أخرى. ويتولى القسم الذي يضم ١٥ موظفاً مسؤولية إدارة شؤون محامي الدفاع عن طريق القيام بالمهام التالية: الاحتفاظ بقوائم للمحامين الراغبين في الخدمة كمحامين للدفاع؛ وتعيين مستشار للدفاع للمحتجزين المعوزين؛ وإطلاع مستشار الدفاع وأعضاء فريق الدفاع الآخرين على قواعد المحكمة؛ وتقييم الشكوى حسب أحكام الدليل المتعلق بالمهام الموكولة إلى محامي الدفاع واستعراض وإقرار جميع مطالبات محامي الدفاع المتعلقة بالأتعاب والمصاريف.

٨١ - ووفقاً للمادة ٤٤ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة، يعتبر المحامي مؤهلاً لتمثيل الشخص المشتبه فيه أو المتهم إذا أقتنع قلم المحكمة بأنه مسموح له بممارسة القانون في بلد ما

أو أنه أستاذ جامعي للقانون. ومما يدعو إلى الدهشة أنه ليس ثمة متطلب يفرض تمتع هؤلاء المحامين بخبرة في المجال الجنائي أو في مجال المرافعات.

٨٢ - وتنص المادة ١٧ من الدليل على أن تتحمل المحكمة تكاليف ونفقات التمثيل القانوني للمشتبه فيه أو المتهم المتكبدة بشكل لازم ومعقول وذلك رهنا بتوافر الأموال وبأحكام النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ومع ذلك فإن محامي الدفاع مطالبون، تدعيما لبيانات المطالبة بالأتعاب، بأن يزودا قلم المحكمة ببيانات تفصيلية عن الأجر، تتضمن أكبر قدر ممكن من المعلومات (ومن بينها طبيعة الخدمات المقدمة، وعند الاقتضاء، العلاقة بين هذه الخدمات والحالة المعروضة على المحكمة).

٨٣ - وأتعاب محامي الدفاع ليست هينة. فقد دفعت المحكمة نحو مليون دولار في فترة الأشهر التسعة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إلى محامي الدفاع المعيّنين، وتلقى بعضهم ما يصل إلى ١٥ ٠٠٠ دولار في الشهر. واستعرض المكتب عيّنة من الفواتير المقدمة ووجد أن بعض أتعاب محامي الدفاع قد دفعت رغم أن البيانات المقدمة منهم تضمنت معلومات مبهمة للغاية من قبيل "محادثة مع موظفي قلم المحكمة" أو "الاطلاع على فتوى لمحكمة العدل الدولية" أو "اجتماع". وعلاوة على ذلك، أبلغ المكتب بأن محامي الدفاع نجحوا، في أحيان كثيرة، في الحصول على قيمة مطالبات بدفع مبالغ عن وقت أمضوه في قراءة مواد قانونية ليست لها صلة بالحالة المعروضة على المحكمة.

٨٤ - ولا يزال يتعيّن على قلم المحكمة أن يضع مبادئ توجيهية يتحدد على أساسها ما إذا كانت النفقات معقولة ولازمة. ويعتقد المكتب، أنه بدون مبادئ توجيهية واضحة تحدد بموضوعية مدى لزوم ومعقولية هذه النفقات فمن الممكن أن تتأثر بشدة الموارد المحدودة المتاحة للمحكمة. وعلاوة على ذلك، لم يضع قلم المحكمة مدونة لقواعد سلوك محامي الدفاع كما حدث فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لكي يكون واضحا لمحامي الدفاع منذ بداية خدمتهم معايير السلوك المتوقعة منهم، ومن بينها المعايير المتعلقة بإعداد الفواتير. وذكر المسجل أن العمل جار في تكييف مدونة قواعد سلوك محامي الدفاع التي أعدتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا لتلائم حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وفي وضع مبادئ توجيهية لاستعراض الفواتير المقدمة من محامي الدفاع.

٨٥ - ووجد المكتب أيضا أن المستشار القانوني للمسجل الذي تضمنت مسؤولياته في الماضي استعراض وإعداد وثائق اعتماد المبالغ التي تدفع لمحامي الدفاع، واصل التدخل على نحو متكرر، لإجازة دفع مبالغ لبعض منهم وللتعجيل بدفعها.

٨٦ - وعلاوة على ذلك، أكد المكتب أن المستشار القانوني تلقى أثناء أدائه للمهام المشار إليها أعلاه مبالغ مجموعها ٣ ٠٠٠ دولار من محامين اثنين من محامي الدفاع. وعندما سأله المكتب رد بأن هذه المبالغ دفعت سدادا لدين شخصي قدم للمحامين. وقال المستشار القانوني إنه زودهما بأمواله الخاصة لأنهما أبلغاه أنهما في حاجة ماسة لنقود. وليس ثمة اتفاقات تتعلق بتقديم القروض ولا يتوافر دليل على دفع القروض

المزعومة. وعندما سأل المكتب كلا المحامين على حدة، عن هذه المسألة، أكد كل منهما أن المبلغ المقرض إليه كان لازماً لنفقات متصلة بالدفاع عن عملائهما. لكن المكتب أشار إلى أنه لم تكن هناك ثمة حاجة إلى هذه القروض لأن سجلات قلم المحكمة تؤكد أن كلا المحامين قد تلقى مبالغ من قلم المحكمة في وقت سابق على الموعد الذي ذكر بشأن تقديم القروض الشخصية المزعومة. وأشار مسجل المحكمة إلى أنه سينظر في المسألة ويبلغ نتائج استعراضه إلى المكتب.

ياء - وحدة الصحافة والإعلام

٨٧ - تتولى وحدة الصحافة والإعلام، في المقام الأول، إبلاغ الجماهير بالأنشطة القضائية عن طريق إصدار النشرات الصحفية والرسائل الاخبارية في المنطقة من أجل البعثات والمنظمات غير الحكومية والحكومات المضيفة فضلاً عن الوثائق الأخرى ذات الصلة بعمل المحكمة. ولكن، على عكس الحالة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا تتاح بسهولة للصحافة نسخ من لائحة الاتهام والوثائق العامة الأخرى لأن الوحدة تعتمد على نشرات صحفية تلخص الوثائق القانونية وليس على الوثائق ذاتها. وكانت هذه الشكوى بالإضافة إلى الافتقار إلى المعلومات التي يمكن الحصول عليها بسهولة وإمكانية الاتصال بمسؤولي المحكمة وموظفيها من بين الشكاوى التي قدمها الصحفيون الذين حاولوا تغطية أخبار المحكمة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الوحدة من قلم المحكمة مطالبة بتقديم معلومات محايدة نظراً لأنها يجب أن تراعي المصالح المختلفة لعملائها، أي مصالح دائرتي المحاكمة ومكتب المدعي العام والمتهمين. ومن الشائع بين السلطات القضائية الوطنية أن يعيّن المدعي العام متحدثاً مستقلاً للإدلاء بمعلومات عن المسائل الجارية التي تحظى باهتمام عام.

٨٨ - ويرأس الوحدة رئيس مؤقت مجد في عمله، وهو ثالث شخص يرأس هذه الوحدة في سنتين. ووجد المكتب أنه علاوة على أن الوحدة غير مزودة بعدد كاف من الموظفين، فإنها تواجه صعوبات جمة تؤثر على قدرتها على أداء وظائفها الهامة وبطريقة تتسم بالكفاءة. فعلى سبيل المثال، لا تتوافر للوحدة أي وسائل تكنولوجية تتيح حصول الصحافة على بث تليفزيوني حي لوقائع جلسات المحكمة كما حدث في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. بل ولا يتوافر لها أيضاً أقل المعدات، فلا يوجد جهاز للفاكس أو جهاز لتلقي المكالمات الهاتفية، وليس لديها سوى ثلاثة حواسيب. ولا تضم المحكمة قاعة لمندوبي الصحافة يمكن لممثلي وسائط الإعلام التجمع فيها، أو تضم المرافق الأساسية الأخرى اللازمة لضمان التغطية المنتظمة من جانب وسائط الإعلام مثل الأجهزة الهاتفية العامة ومقابس للفيديو والطاولات والمقاعد. ولا تتناسب تغطية وسائط الإعلام الحالية للمحكمة مع أهمية المحاكمات الحالية التي يشير المدعون العامون وموظفو قلم المحكمة إلى أنه يجري فيها الإدلاء بشهادات هامة لا يلم بها إلا عدد قليل للغاية من الأفراد. وصرح المسجل أنه بالنسبة لعام ١٩٩٨، تتضمن الخطط تركيب معدات للبث السمعي البصري الحي في قاعات المحكمة وإنشاء قاعة لمندوبي الصحافة. وأشار أيضاً إلى أن التغطية الإعلامية قد زادت زيادة كبيرة في الشهور الأخيرة بفضل الجهود المخلصة التي يبذلها موظفو الوحدة.

كاف - ملاحظات عامة من المسجل

٨٩ - قدم المسجل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ للمكتب تعليقاته على مشروع التقرير التي لم تقتصر فقط على المهام والموضوعات المحددة الخاصة بقلم المحكمة التي أدرجها المكتب في القسم المتعلق بقلم المحكمة في هذا التقرير، بل تعدت ذلك أيضا لتشمل ست نقاط عامة.

٩٠ - ذكر المسجل أن الفريق قد حاد عن المهمة الأساسية المنوطة به والمتمثلة في المتابعة لتقريره السابق بالتحقق من مدى تنفيذ توصياته السابقة بدلا من إجرائه دراسة استقصائية عامة أخرى لعمليات المحكمة. وقد نتج عن ذلك آثار بالغة، كما سيتضح فيما بعد، منها توجيه الاتهام إلى الإدارة الحالية عن أخطاء الماضي، وعدم الاعتراف بالتحسينات الكبرى حتى بالنسبة للعمليات التي جرى انتقادها.

ويرد المكتب على ذلك بأن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٢١٣/٥٠ جيم المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى المكتب أن يجري "عملية معاينة للمحكمة الدولية لرواندا، بغية تحديد المشاكل والتوصية بتدابير لتعزيز كفاءة استخدام الموارد. وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة". ويلاحظ المكتب في هذا التقرير أن قلم المحكمة أحرز تقدما في مختلف المجالات، لا سيما فيما يتعلق بتحسين العلاقات مع المهمتين الآخرين. ويتطرق أيضا إلى المشاكل المبينة في التقرير السابق (A/51/789)، ويلاحظ مدى اتخاذ الإجراءات التصحيحية، ويحدد المجالات التي لا تزال تعاني من أوجه القصور (انظر على سبيل المثال المرفق الذي يتضمن سجلا بحالة تنفيذ التوصيات الـ ٢٦ الواردة في ذلك التقرير. وقد قدم إلى المسجل تقرير عن الحالة أكثر تفصيلا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). ومع ذلك، يعتقد المكتب أن المشاكل الإضافية التي تواجهها المحكمة والتي استرعت انتباه المكتب في أثناء هذا الاستعراض الذي يندرج ضمن الولاية المخولة من الجمعية لم يكن من الممكن تجاهلها أو عدم الإبلاغ عنها، وقد نوقشت باستفاضة مع المسجل.

٩١ - وذكر المسجل أن التقرير يشوبه كثير من التحامل على قلم المحكمة ويستهدف بصفة خاصة المسجل والأشخاص الذين من المفترض تعاونهم معه على نحو وثيق؛ وبالمقابل، ومن باب المغايرة بلا شك، هناك تمجيد لأداء أصحاب الحظوة من سائر المجموعات والأشخاص، مثل مكتب المدعي العام، وفي حين يجري التعرض بعجالة إلى أوجه القصور إن وجدت ... ويجري تجاهل الإنجازات الكبرى لقلم المحكمة بقيادة المسجل الجديد، أو غرض النظر عنها أو اعتبارها أمرا بديهيا، وعدم اعتبارها حدثا ذا شأن في واقع الأمر.

إن المكتب يرفض هذا الادعاء. وإذا ما قرئ هذا التقرير قراءة متوازنة لاتضح وجود ملاحظات إيجابية عن إدارة قلم المحكمة الجديدة في جميع مواضع التقرير. وفيما يتعلق بمكتب المدعي العام، لا يزال مكتب المراقبة الداخلية يرى أن نجاح "مشروع ناكي" الذي اضطلع به مكتب المدعي العام تحت قيادة محام بارع من الكاميرون، تستحق الإشادة. لماذا إذن لا تكون إنجازات نائب المدعي العام المتصلة بمتابعة تنفيذ الغرض الأوحد من المحكمة المتمثل في "محاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي" (النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في رواندا)

بواسطة مكتب يعاني إلى حد كبير من نقص الموظفين، مصدرا لفخر المسجل وتقديره بدلا من أن يتخذ المسجل منها برهانا على "التحامل" على قلم المحكمة؟

٩٢ - وذكر المسجل أن التقرير يشتمل على أخطاء وقائعية وبيانات ختامية غير متحقق منها، على نحو غير معهود في أعمال المحترفين من مراجعي الحسابات والمحققين، مما يوحي بأن استجلاء الحقائق وصحة الوقائع أهملتا لغاية ما.

ويلاحظ المكتب أولا أن "الغاية" الوحيدة التي ينشدها هي التي حددتها الجمعية العامة عند إصدارها توجيهها للمكتب باستعراض أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويلاحظ المكتب ثانيا أن الغرض من تقديم مشروع التقرير هو منح الفرصة للأشخاص الرئيسيين الخمسة (انظر الفقرة ٤) لتوجيه عناية المكتب لأية أخطاء وقائعية. ويأسف المكتب لكون تعليقات المسجل، رغم طولها وحدة لهجتها، لم تسهم بالكثير من المعلومات الوقائعية. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن المسجل يدعي بوجود أخطاء وقائعية للاعتراض على إدراج بعض النتائج، فإنه لم يشر - لا في الملاحظات الخطية ولا في أثناء المناقشات التي استغرقت أكثر من ١٢ ساعة في الاجتماعات العديدة المعقودة عقب استعراض الميدان والتي تلاها إصدار مشروع التقرير - إلى أخطاء في التقرير من شأنها أن تبطل النتائج التي توصل إليها المكتب.

٩٣ - وذكر المسجل أن الطريقة والوسائل التي اتبعها الفريق لإجراء تحقيقاته - من إخافة الأشخاص الذين أجرى مقابلات معهم والتحرش بهم لكي يدلوا بمعلومات هدامة في حق الإدارة، و "تدليل" الأشخاص المعروف عنهم أنهم يكونون ضغائن شخصية للإدارة - لا توحى بالثقة في موضوعية العملية.

وإن المكتب يرفض بشدة هذا الوصف ويود أن يؤكد أن مراجعي الحسابات والمحققين العاملين به يتبعون المعايير المهنية. وتجدر الإشارة إلى أن المسجل لم يثر تلك المزاعم طوال فترة الاستعراض أو في أثناء المؤتمر الختامي، لكنه أثارها عقب تسلمه لمشروع التقرير الذي شعر بأنه ينتقد إدارته. ولم يحدد المسجل هوية الأشخاص الذين قيل عنهم إنهم تعرضوا "للتخويف أو التحرش" من جانب المكتب بغية الحصول على معلومات قد تؤدي إلى إظهار إدارة قلم المحكمة على نحو مضر، كما أن المكتب لم يتلق شكاوى ممن أجرى مقابلات معهم، فيما عدا الشكاوى المقدمة من محامي الدفاع الذي شارك في المعاملات المالية الخاصة الوارد وصفها في هذا التقرير.

٩٤ - وذكر المسجل أن الاستنتاجات المقدمة من الفريق التي تنطوي على انتقاد لعمليات المحكمة ليس لها غالبا ما يبررها، حيث أنها تفتقر إلى الأساس الوقائعي الموضوعي، أو تستمد من مخالفات بسيطة بولغ فيها بشكل مغرض. وبينما تشتمل التوصيات الواردة في التقرير على اقتراحات مفيدة تستحق الترحيب، فإنها تظهر قدرا كبيرا من التأييد المنحاز لمصلحة مجموعة معينة، في حين أن كثيرا من النقاط تعد، في

واقع الأمر، عرضا موجهًا لإدارة المحكمة لأفكار أبلغت الإدارة نفسها الفريق بأنها تعمل على تنفيذها. وفيما يتعلق بالتوصيات فكثير منها يتسم إلى حد ما بأنه إما لا لزوم له أو أسيء توجيهه.

والمكتب يترك مسألة الحكم على مدى فائدة هذه التوصيات للأمين العام. ويسر المكتب أن يتفق العديد من توصياته مع أفكار ينظر فيها المسجل، لكنه لم يعتمد أو ينفذها بعد. ومع ذلك لا يستطيع المكتب أن يتفق مع ما أبداه المسجل من وصف. فالاستنتاجات المتعلقة مثلًا بإنفاق أكثر من مليون دولار سنويًا لمحمي المتهمين بدون وضع سياسات المحكمة وإجراءاتها؛ والترتيبات المالية الخاصة التي تمت بين المستشار القانوني للمسجل ومحامي الدفاع؛ واستخدام أموال الصندوق الاستئماني البالغة ٧ ملايين دولار أيضًا بدون سياسات وإجراءات خطية للمحكمة، لا تبدو للمكتب أنها تقع ضمن فئة "المخالفات البسيطة التي بولغ فيها بشكل مفرط".

٩٥ - وذكر المسجل أن توزيع مشروع التقرير (أو أجزاء منه) على عدد من الأشخاص، لا سيما بالمقر، قبل وقت طويل من إتاحتها لإدارة المحكمة لتعليقها عليه، يعد خرقًا خطيرًا وضارًا لقواعد السرية المعتادة المفترض أنها تحكم تلك المسائل، وي طرح مرة أخرى أسئلة حول الدافع إلى ذلك. فمنذ فترة طويلة تعود إلى النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، كان الأشخاص الذين قابلهم المسجل في المقر يُبدون له تعليقاتهم على مشروع التقرير، معتقدين أنه قد اطلع عليه بالفعل.

ويهم المكتب أن يعرف كيف استطاع أشخاص قابلهم المسجل في نيويورك في النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أن يقدموا تعليقات على مشروع تقرير لم يكن قد أعد آنذاك ولم يصدر إلا في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ولماذا لم يثر المسجل تلك المسألة في ذلك الحين. لقد جرت مناولة مشروع التقرير بما يتفق تمامًا مع الإجراءات الموضوعية لإعداد تقارير مكتب المراقبة الداخلية (المحددة في الوثيقة ST/SGB/273، المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، ولم يقدم إلا لمديري البرنامج الخمسة الذين شاركت مكاتبتهم مباشرة في العمليات الجاري استعراضها (انظر الفقرة ٤).

رابعاً - مكتب المدعي العام

٩٦ - أظهر مكتب المدعي العام في كيغالي أيضًا تحسناً جوهرياً منذ الاستعراض الأخير الذي أجراه مكتب المراقبة الداخلية. وبث نائب المدعي العام الجديد روحاً جديدة في المكتب. وأعيد تنظيم المكتب فأصبح يتكون من قسم المقاضاة وقسم التحقيقات، ويتلقى القسمان كلاهما الدعم من وحدة دعم المعلومات والأدلة.

ألف - القيادة

٩٧ - يرأس مكتب المدعي العام اعتباراً من أيار/ مايو ١٩٩٧ نائب للمدعي العام من الكاميرون. وذكر معظم الموظفين الذين أجرى مكتب المراقبة الداخلية مقابلات معهم أن "الفراغ في القيادة" المبين في الاستعراض الأول قد سُد منذ تعيين ذلك النائب. وبالإضافة إلى ذلك انضم محامي مرافعات جديد أقدم ذو خبرة طويلة في مجال المقاضاة إلى الفريق القانوني وهو يقدم المشورة للمحامين الأقل خبرة فيما يتصل بتسيير مرافعاتهم. وأصبح الموظفون الآن يتلقون إرشادات عملية على أساس يومي.

٩٨ - والأهم من ذلك أنه تم تدارك أوجه القصور التي سبق أن لاحظها مكتب المراقبة الداخلية في عملية المقاضاة؛ فقد أعد نائب المدعي العام الجديد استراتيجية مجددة للمقاضاة تركز على تتبع الشخصيات الأساسية المتورطة في إبادة الأجناس وجرائم الحرب الأخرى، ونجح في تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك عقد نائب المدعي العام مفاوضات منتظمة مع كبار المسؤولين الحكوميين في رواندا وفي غيرها من البلدان.

٩٩ - وشكلت هذه الاستراتيجية الجديدة أساساً لتعاون أوثق ليس فقط بين المحكمة وحكومة رواندا ولكن أيضاً بين حكومة رواندا والحكومات الأخرى التي تدعم المحكمة. ولوحظت نتائج ملموسة لذلك التعاون على سبيل المثال في أثناء العملية المشتركة التي قادها مؤخراً مكتب المدعي العام والسلطات الكينية والتي مكّنت من إلقاء القبض، في نيروبي أساساً على العديد من كبار المتهمين الذين كانوا يشغلون مناصب قيادية في الحكومة والجيش ووسائل الإعلام. وقد وصفت وسائل إعلام نيروبي، التي أجرت تغطية مكثفة لهذا الحدث، تلك العملية بأنها أول إنجاز كبير للمحكمة منذ إنشائها. كما أن تلك العملية عززت موقف مكتب المدعي العام في نظر مواطني رواندا الذين عرفوا، ربما للمرة الأولى، أن المحكمة بصدد الاضطلاع بمهمتها.

باء - ملاك الوظائف

١٠٠ - على الرغم من تلك الإنجازات الإيجابية، يحتاج مكتب المدعي العام لكثير من الدعم حتى ينجح في بلوغ الأهداف المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة. ولقد اكتشف مكتب المراقبة الداخلية أن من بين المشاكل الكبرى التي لا تزال تؤثر بشكل سلبي على عمل مكتب المدعي العام استمرار النقص في عدد الموظفين. فهذا المكتب يحتاج إلى عدد إضافي من الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة، لا سيما المحققين ومحامي المرافعات الجنائية. ففي تموز/يوليه ١٩٩٧، ترك جميع الموظفين المعارين المكتب وزاد عبء العمل كثيراً على عاتق أفرقة التحقيق الباقية. وسمحت إدارة الشؤون الإدارية للمحكمة بقبول موظفين معارين حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩. ومع ذلك يرى المدعي العام أنه ينبغي أن يسمح لمكتبه بقبول موظفين معارين حتى يصل معدل الوظائف الشاغرة إلى مستوى مقبول أو حتى نهاية عام ١٩٩٨، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن الموظفين المقدمين دون مقابل.

ويؤيد مكتب المراقبة الداخلية هذا الرأي. وبالنظر إلى المحاكمات المقبلة فإن الحاجة ملحة إلى موظفين جدد بمن فيهم المترجمون الشفويون والصحفيون ذوو الخبرة.

خامسا - دوائر المحكمة

١٠١ - تتألف المحكمة من ١١ قاضيا، ثلاثة في كل دائرة من دوائر المحاكمة وخمسة في دوائر الاستئناف العامة. وفي جلسة القضاة العامة الأخيرة، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٧، أعاد القضاة انتخاب القاضي ليتي كاما رئيسا للمحكمة لفترة ثانية، والقاضي ياكوف استروفسكي، نائبا للرئيس لفترة ثانية.

١٠٢ - وباستكمال قاعة المحكمة الثانية في نهاية أيلول/سبتمبر، أصبح ممكنا لدائرتي المحاكمة العمل في آن واحد. وسيطلب عدد المحاكمات المعلقة من القضاة عددا كبيرا من أيام العمل بالمحكمة. ويتوقع أن يكون جدول المحاكمات حافلا ومكثفا.

١٠٣ - وأقر معظم القضاة لمكتب المراقبة الداخلية بأنه منذ تعيين المسجل الجديد تحسنت علاقة العمل بين دوائر المحكمة وقلم المحكمة تحسنا كبيرا. وعلاوة على ذلك، أبلغ المكتب أن رئيس المحكمة يقوم حاليا بمشاركة ملائمة في أنشطة قلم المحكمة بعد وضع المبادئ التوجيهية بمساعدة مكتب الشؤون القانونية. وتعد اجتماعات منتظمة أيضا بهدف إيجاد حل للقضايا محل الاهتمام المشترك.

١٠٤ - غير أن القضاة لاحظوا أنه لا تجري استشارتهم في اختيار موظفي دعم دوائر المحاكمة. وأعربوا في المقام الأول، عن اهتمام إشراكهم في اختيار كتبهم القانونيين وفي اتخاذ القرارات بشأن تمديد عقود كتبهم. وكما جرت الإشارة إلى ذلك في مكان آخر، أعرب عدد من القضاة عن قلقهم بشأن أمنهم الشخصي وأخذ ذلك في الاعتبار على النحو الواجب. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب البعض عن الإحباط إزاء غياب مواد البحث القانوني، والوصول إلى قواعد بيانات الانترنت وأجهزة فاكس مخصصة. وأُعرب عن القلق إزاء حاجة القضاة إلى مكاتب ملائمة لا توفر لهم الأمن فحسب بل توفر لهم أيضا الضوء والهواء الطبيعيين.

١٠٥ - وذكر المسجل أنه سيتشاور مع القضاة بشأن اختيار كتبهم القانونيين. وذكر أيضا أنه يجري بذل الجهود من أجل تعزيز مرافق الدعم التكنولوجي والأمن للقضاة.

سادسا - الاستنتاجات

١٠٦ - من عدة نواحي هامة، تعمل المحكمة بشكل أكثر فعالية بكثير من السنة الماضية. وأصبح مكتب المدعي العام مفعما بحيوية جديدة له واستراتيجية ادعاء جديدة أعطتا ثمارا ملموسة بالفعل. وقد يعزى هذا النجاح إلى حد كبير إلى نائب المدعي العام الجديد الذي أعاد تنظيم مكتب المدعي العام ونشطه، بدعم المدعي العام وموافقته، من أجل الاضطلاع بمهمة المكتب بفعالية أكبر. وعمل المسجل الجديد،

والرئيس الجديد للإدارة ونائب المدعي العام الجديد من أجل إجراء تحسينات. وتعد العلاقات الودية مع كلتا الدائرتين ومع مكتب المدعي العام ثمرة الجهود التي بذلها المسجل الجديد من أجل بث روح الخدمة والتعاون والزمالة في موظفي قلم المحكمة.

١٠٧ - غير أن هذا التقرير يلاحظ عدة مجالات ما زال ينبغي لقلم المحكمة إدخال تحسينات فيها. ولا ينبغي أن يفهم من هذه الاستنتاجات الانتقاص من قيمة الإنجازات التي تمكن قلم المحكمة من تحقيقها في فترة زمنية قصيرة جداً. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ مكتب المراقبة الداخلية أن إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية ساهما بالوقت الطويل وبالموظفين وإن أثر الجهود التي بذلها بآء للعيان ومشاركتها المستمرة في المحكمة ستكون ذات أهمية في حل المشاكل أو منع وقوعها.

١٠٨ - ولاحظ مكتب المراقبة الداخلية وجود مشاكل في مجالات أبلغ عنها سابقاً - وهي الشراء، والتوظيف، والأفراد، وحماية الشهود وإدارة الأصول. وبينما يجري بذل الجهود من قبل قلم المحكمة من أجل تحسين هذه المهام، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ويتطلب الأمر أيضاً القيام بإجراءات تصحيحية في المجالات التالية: عمليات الصندوق الاستئماني، وإدارة محامي الدفاع وشؤون الصحافة والشؤون العامة.

سابعاً - التوصيات المقدمة إلى المحكمة

١٠٩ - ما زالت الشواغر في كل من قلم المحكمة ومكتب المدعي العام تؤثر في قدرة المحكمة على العمل بكامل طاقتها حسبما تقتضي ولايتها وينبغي ملء هذه الشواغر فوراً بموظفين مؤهلين. فني قلم المحكمة، ينبغي أن يتضمن ملء الشواغر تعيين نائب للمسجل وموظفين آخرين لقاءات المحكمة يتمتعون بخبرة عالية في إدارة قاعات المحكمة. وفيما يتعلق ببرنامج حماية الشهود، يوصى بأن يلتزم المسجل المساعدة من الدول الأعضاء في تحديد الأشخاص الذين لهم خبرة فريدة وأساسية في حماية الشهود في المحاكمات الجنائية. وعلاوة على ذلك، يوصى بأن يطلب قلم المحكمة إلى الموظفين الصحفيين في كل من المقر ومحكمة يوغوسلافيا السابقة أن يساعدوا في تحديد الخبرة والمهارات الصحفية اللازمة وفي اختيار الموظفين المؤهلين. (CS97/134/001)

١١٠ - ونظراً لأن نائب المدعي العام يجري بانتظام مناقشات رفيعة المستوى مع الحكومات في إطار التحقيقات التي يجريها نيابة عن المدعي العام المصنفة رتبته على رتبة وكيل أمين عام، يوصى بأن يعاد تصنيف وظيفة النائب إلى رتبة أمين عام مساعد. (CS97/134/002)

١١١ - وقام كبير الموظفين الماليين، المسؤول عن تنفيذ القواعد المالية للأمم المتحدة، بانتهاك القواعد وتدخل بصفة شخصية في عملية الشراء، وإن كان دون دليل على استهداف منفعة شخصية، من أجل

الحصول على سلع وخدمات للمحكمة. ولذلك ينبغي أن ينبه إلى عدم القيام في المستقبل بانتهاكات أو بغير ذلك من أشكال التدخل في عمليات الشراء. (CS97/134/003)

١١٢ - ينبغي أن يكون المستشار القانوني للمسجل شخصا من أهل الرأي القانوني السليم. ولذلك، ينبغي نقل شاغل الوظيفة من وظيفته الحالية نظرا لصلووعه في تبادل أموال خاصة مع محامي الدفاع. (CS97/134/004)

١١٣ - أما المساعد المالي الذي أوصى التقرير الأخير بإنهاء خدمته لحصوله على سلفات مزدوجة من الراتب إلى أن ثبت قيامه بذلك، والذي أظهر، إضافة إلى، ذلك عدم صلاحيته لشغل الوظائف التي تنطوي على إدارة أموال المحكمة فينبغي اتخاذ الإجراءات الإدارية والتأديبية المناسبة ضده. (CS97/134/005)

١١٤ - ينبغي تنظيم عمل الصندوق الاستئماني البالغ رصيده ٧ ملايين دولار واستخدامه من خلال وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات لاختيار، وتقييم ورصد المشاريع والبرامج التي تمول من هذه الأموال التي تتبرع بها الدول الأعضاء. وينبغي أن يضع المسجل هذه الإجراءات بالتشاور مع رئيس المحكمة والمدعي العام وبموافقة دائرة الشؤون الإدارية. (CS97/134/006)

١١٥ - تبلغ الأموال المنفقة في تغطية أتعاب محامي الدفاع ما يقرب من مليون دولار خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٧ وسترتفع بشكل ملموس في عام ١٩٩٨. ولذلك، يوصى بإعداد مبادئ توجيهية فورا من أجل مراجعة فواتير محامي الدفاع والموافقة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لقلم المحكمة أن يعتمد مدونة قواعد سلوك محامي الدفاع التي أعدتها محكمة يوغوسلافيا السابقة. ويوصى كذلك بأن ينظر في تنقيح المادة ٤٤ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بحيث تشترط توافر الخبرة المناسبة في محامي الدفاع. (CS97/134/007)

١١٦ - واعترف قلم المحكمة ومكتب المدعي العام بوجود صعوبة في الحصول على الأصول المملوكة للمحكمة وإدارتها، وذلك بسبب العدد المحدود للموظفين من جهة وشروط الخدمة من جهة أخرى. على أنه من الضروري أن يتعاون قلم المحكمة ومكتب المدعي العام من أجل ضمان التوزيع السليم الصحيح للأصول التي يملكانها، بما في ذلك المركبات والحواسيب على وجه الخصوص، وإخضاع استخدامها لضوابط الإدارة الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه فيما يتعلق بتلك المشتريات التي تمت عن طريق المقر، يوصى بأن يتقيد المقر بالجدول الزمني الموضوعة لكل مرحلة من مراحل عملية الشراء، ابتداء من طلب العطاءات إلى تسليم السلع والخدمات. وعلاوة على ذلك، ينبغي توسيع اللجنة المحلية للعقود التي يمكن، في رأي مكتب المراقبة الداخلية، أن توفر ضمانات فعالة ضد ممارسات الشراء غير الصحيحة أو غير السليمة، بحيث تضم ممثلين للموظفين القائمين بالمهمتين الآخرين والمستعملين الآخرين، أي دوائر المحاكمة ومكتب المدعي العام. (CS97/134/008)

١١٧ - من رأي مكتب المراقبة الداخلية المدروس أن أيا من المرفقين اللذين استأجرتهما المحكمة لا يوفر الأمن الكافي أو نوع الحيز المكاني اللازم لاضطلاع المحكمة بولايتها على النحو الصحيح والفعال. ولذلك يوصى بأن تنظر المحكمة في خيار الحصول على التمويل اللازم لتوفير مرفق ملائم في كل من البلدان المضيفة، مما قد ينطوي على اقتسام الأماكن مع المكاتب الأخرى التابعة للأمم المتحدة، أو حسب الاقتضاء، مع مكاتب تابعة لمنظمات دولية بدلا من إنفاق مبالغ مالية إضافية وكبيرة سيتطلبها تحويل المرافق الحالية إلى مرافق ملائمة. ومن شأن ذلك أن يوفر المستوى اللازم من الأمن والسرية وكذا الأماكن اللازمة للمكاتب والدعم. (CS97/134/009)

(توقيع) كارل ث - باشكسي

وكيل الأمين العام

للمراقبة الداخلية

المرفق

تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمحكمة
الجنايئة الدولية لرواندا المقدمة من مكتب المراقبة
الداخلية في الوثيقة A/51/789

الرقم	التوصية	الوضع
١	ينبغي أن تكون إدارة شؤون الإدارة والتنظيم هي الإدارة المعهود إليها بالأمانة العامة للعمل بوصفها مصدر الدعم والتوجيه بالنسبة لقلم المحكمة.	نفذت ويجري العمل بها
٢	ينبغي أن تيسر المحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة العلاقات فيما بينهما وأن توثقها. وينبغي تقاسم الخبرات المشتركة كما هو الحال بالفعل، مثلاً، بالنسبة للخبرة القانونية للمدعي العام من خلال الاستعراض المشترك لعرائض الاتهام وتحليلها القانوني. وتفيد الاتصالات المماثلة على مستوى التحقيق في وضع وصياغة الاستراتيجيات وفي المسائل التنفيذية كاستخدام المخبرين.	نفذت ويجري العمل بها
٣	لما كانت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد بدأت عملها مبكراً وبقلم محكمة أكثر استقراراً فإنها ينبغي أن تكون بمثابة نموذج مفيد وجهة مرجعية هامة بالنسبة للمسائل التي لم تحل بعد في قلم المحكمة في أروشا.	نفذت ويجري العمل بها
٤	ينبغي للمحكمة أن تبين بوضوح، بمساعدة مكتب الشؤون القانونية، دور المسجل ونطاق عمله وعلاقاته فيما يتعلق بتقديم التقارير، وذلك في إطار التعاريف المقررة في النظام الأساسي، بحيث يُعترف تماماً باستقلال الدوائر ومكتب المدعي العام، ويتم تأكيد مهمة خدمات قلم المحكمة، وتوجيهها.	نفذت ويجري العمل بها
٥	ينبغي لرئيس المحكمة أن يشرف على أنشطة قلم المحكمة حسبما نُص عليه في قواعد الإجراءات وقواعد الإثبات ويشمل ذلك الموافقة على سفر المسجل.	نفذت مع إجراء بعض التنقيحات
٦	ينبغي أن يعين على وجه السرعة نائب للمسجل، يكون ذا خبرة واسعة في إدارة المحاكم.	نفذت جزئياً
٧	ينبغي أن يعقد المسجل اجتماعات منتظمة مع رئيس المحكمة ونائب المدعي العام من أجل مناقشة احتياجات عملائه وحل المشاكل المحتملة.	نفذت ويجري العمل بها
٨	ينبغي أن يضع قلم المحكمة الضوابط الداخلية الكافية لضمان إنفاذ النظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة، وخاصة بالنسبة لإدارة النقد وإدارة الممتلكات، وكشوف المرتبات، والمستحقات والمشتريات وإجراءات شؤون الموظفين والمعلومات المالية.	نفذت جزئياً

الرقم	التوصية	الوضع
٩	ينبغي رفع مستوى المكتب الإداري في كيفالي وتوضيحه بالسلطات التي تمكن المسؤول الإداري من تقديم جميع الخدمات الإدارية اليومية الى مكتب المدعي العام.	لم تنفذ
١٠	ينبغي أن يقوم المسجل، بدعم ومساعدة إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، بشغل المناصب الرئيسية بموظفين مؤهلين يتمتعون بالدراية المهنية والخبرة اللازمة لأداء الوظائف المختلفة بكفاءة وفعالية. وينبغي لدى التوظيف إيلاء المزيد من الاهتمام للمهارات اللغوية في اللغتين الفرنسية والانكليزية وهما لغتا العمل بالمحكمة. ويجب النظر في زيادة عدد الوظائف الدولية بالمحكمة.	نفذت جزئيا
١١	ينبغي أن يسعى قلم المحكمة بمساعدة مكتب الشؤون القانونية، الى التوصل الى اتفاق خطي مع الحكومة المضيفة ينص على الشروط والأحكام المفصلة لبناء واستخدام مرافق الاحتجاز في أروشا.	نفذت جزئيا
١٢	ينبغي أن يضع قلم المحكمة الإجراءات التي تكفل تبيان مصير التبرعات العينية وأنها استخدمت بما يتفق والنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة ومقاصد المانحين، وأن يلم المسجل والمدعي العام إماما تاما بجميع هذه الاتفاقات.	لم تنفذ
١٣	ينبغي أن يفتح قلم المحكمة حسابات مصرفية بالدولار في أروشا وكيفالي للتقليل الى أدنى حد من المدفوعات النقدية وحياسة النقد وذلك عن طريق إصدار شيكات للموظفين والبائعين.	نفذت
١٤	ينبغي أن يتخذ قلم المحكمة التدابير الفورية، مستعينا بالموظفين والموارد من الأمانة العامة لكفالة تصحيح الحسابات وتسوية المتراكمات في التقارير المالية وإدراج جميع الموظفين في نظام كشوف المرتبات.	نفذت جزئيا
١٥	ينبغي أن يبدأ قلم المحكمة على الفور في استرداد المدفوعات الزائدة في المرتبات والمستحقات.	نفذت جزئيا
١٦	ينبغي أن تعاد الوظائف "المعاراة" لقلم المحكمة الى مكتب المدعي العام وأن تُشغل دونما تأخير.	نفذت جزئيا
١٧	ينبغي للمدعي العام أن يختار شخصا لشغل وظيفة نائب المدعي العام يكون متمتعا بمهارات قيادية كبيرة وذا خبرة ذات صلة بإدارة مكتب الادعاء وإجراء التحقيقات الجنائية الهامة.	نفذت
١٨	ينبغي للمدعي العام، بمساعدة مكتب إدارة الموارد البشرية، أن يختار محامين ذوي خبرة في المحاكمات الجنائية، ولا سيما من لديهم خبرة تتناسب مع المتطلبات المؤسسية للمحكمة، لتوظيفهم بصفة مستعجلة.	نفذت جزئيا
١٩	ينبغي للمدعي العام أن يقوم، بمساعدة مكتب إدارة الموارد البشرية، بتزويد كبار محامي المرافعات الموجودين بالتدريب اللازم. والإشراف الدقيق ضروري لتحديد مدى استعدادهم للمرافعة في مثل هذه القضايا الجنائية البالغة الخطورة.	نفذت

الرقم	التوصية	الوضع
٢٠	ينبغي أن يشغل وظائف كبار المحققين موظفون مسؤولون مسؤولية كاملة وخاضعون للمساءلة أمام المدعي العام والأمم المتحدة. وينبغي أن يختار المدعي العام محققين متمرسين يتمتعون بالخبرة والمهارة اللازمتين للإشراف على التحقيقات وإدارتها وأن يوظفهم المسجل بمساعدة مكتب إدارة الموارد البشرية.	نفذت جزئيا
٢١	ينبغي للمدعي العام أن يعيد النظر في قرار تقاسم العدد القليل من المحققين الشرعيين مع مكتب المدعي العام ليوغوسلافيا السابقة، لأن ذلك يمكن أن يتسبب في تأخير الأعمال الهامة المتعين القيام بها في رواندا. وينبغي أن يدبر قلم المحكمة التمويل لهذه المهمة التخصصية، بالتشاور مع المدعي العام.	نفذت
٢٢	ينبغي أن يتخذ المدعي العام خطوات عاجلة للاستعانة بخدمات محلي الاستخبارات ذوي الخبرة الاستراتيجية وذلك لتنسيق الاستراتيجية بحيث تعد الدلائل وتقيم وتحدد أولوياتها.	نفذت جزئيا
٢٣	ينبغي أن يعطي قلم المحكمة أولوية للأمن في كل من كيغالي وأروشا، بما في ذلك شغل الوظائف الشاغرة الموجودة وزيادة عدد الوظائف للوفاء بالاحتياجات الجديدة الناجمة عن التوسع في برامج الشهود وبدء المحاكمات.	نفذت جزئيا
٢٤	بالنظر إلى الصعوبات الناشئة عن عدم توافر الموارد اللازمة للمكتب القانوني في كيغالي ينبغي أن يقدم مكتب المدعي العام في لاهاي ومكتب الشؤون القانونية مزيدا من الدعم المنظم وأن يلتمس قلم المحكمة في الوقت نفسه تمويلا إضافيا.	نفذت
٢٥	كما لاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (الوثيقة A/49/7/Add.12) المؤرخة ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٥ فإن وحدة المجني عليهم والشهود، الموجودة الآن ضمن قلم المحكمة ينبغي أن يكون مكانها مكتب المدعي العام. وينبغي أن يدير هذه الوحدة موظفون ذوو خبرة ومدربون بالقدر اللازم في هذا المجال التخصصي. وبما أن معظم الشهود يتكلمون باللغة الكينيارواندية، فإن وجود بعض الموظفين على الأقل ممن يتكلمون هذه اللغة أمر بالغ الأهمية. ويمكن تفويض احتياجات شهود النفي التي لا يستطيع مكتب المدعي العام توليها على نحو ملائم، إلى المسؤول بقلم المحكمة الذي يتولى جميع المسائل المتعلقة بالدفاع والذي يستطيع حينئذ أن يعتمد على خبرة وحدة حماية الشهود بمكتب النائب العام حسب الاقتضاء.	لم تنفذ.
٢٦	ينبغي أن يعد المسجل على الفور برنامجا لما بعد المحاكمة على أن يكون الشهود الأوائل قد أدلوا بالفعل بشهاداتهم في المحاكمة الأولى. ويجوز للمدعي العام بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية، أن يعد برنامجا يمكن الاستفادة فيه من الصندوق الاستثماري المستخدم استخداما ناقصا بشكل خطير.	لم تنفذ
